العمران العربي

اتحاد الغُرَف العَرَبِيَّة
Union of Arab Chambers

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

العدد 271 - تشرين الأول وتشرين الثاني (اكتوبر ونوفمبر) 2025

Issue No. 271 October & November 2025

اتحاد الغرف العربية يستعرض رؤيته في

"القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية في الدوحة": الشمول المالي والتحول الرقمي طريقٌ لتمكين الإنسان وتحقيق النمو الشامل

- آفاق الاقتصاد العالمي تُبدي تغيرا محدودا وسط تحولات في السياسات وقوى معقدة
- الاقتصاد الجديد في المنطقة: الذكاء الاصطناعي، إدارة النفايات، والأمن الغذائي
- دور القطاع الخاص العربي ورجال الأعمال في تنفيذ المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي
- الذكاء الاصطناعي ومعركة الحقيقة: مكافحة المعلومات المضللة في عصر الوسائط الاصطناعية

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا ومورديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس
سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

حسن الحويزي
رئيس مجلس
الغرف السعودية

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

خليل الحاج توفيق
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

أحمد الزعابي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة في
دولة الإمارات

سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

الطيب شباب
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

معاوية البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

علاء عمر العلي
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

فيصل الرواس
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عبده إدريس
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

الشيخ
خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

غرفة
تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

أحمد الوكيل
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

الشيخ العافية ولد
محمد خونا
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

الاستثمارات العالمية ومواكبة التحولات في الجغرافيا السياسية

لم يعد التفكير في عكس مسار العولمة بالنسبة للمستثمرين، أمراً مستحيلاً، بل أصبح هو القاعدة في الأسواق. حروب تجارية، حروب ساخنة، كتل مستقطبة، أولويات الأمن القومي، سياسات صناعية، وقيود على الاستثمار، كلها اعتبارات يومية للمستثمرين في أكبر الاقتصادات، ناهيك عن الاقتصادات الناشئة الأكثر تقلباً تقليدياً.

وفي هذا السياق يمكن القول إنّ عودة عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض بأجندة "أميركا أولاً" الصريحة، حفّزت هذا التراجع عن العولمة، ولكنه تراجع مستمر منذ ولايته الأولى قبل ما يقرب من تسع سنوات، وربما منذ الانهيار المصرفي في 2008. وقد زادت الجائحة من حدة الوضع. كان أحد الأسئلة الرئيسية خلال النزاعات الجمركية في ربيع هذا العام هو ما إذا كان الأداء الاستثنائي لأميركا كوجهة مفضلة للاستثمار عبر الحدود قد تضرر؟ كان القلق يتمثل في أن المستثمرين الأجانب الذين يمتلكون أصولاً أميركية باهظة الثمن قد يبيعون وينوعون استثماراتهم في أماكن أخرى.

مع تطور الأحداث، يبدو أن هذه المخاوف كانت سابقة لأوانها حتى الآن، حتى لو حدث تحوط واسع النطاق ضد مخاطر تقلبات سعر الدولار.

لكن القضية تتجاوز الاستثناء الأميركي. لأنّ السؤال الحقيقي هو ما إذا كان "التحيز المحلي" الشديد سيعود للظهور على خلفية ارتفاع الحواجز التجارية، وزيادة القيود على رأس المال، وارتفاع التقييمات. في الوقت نفسه، تعمل الحكومات على صنع موجة من الحوافز للحفاظ على مدخرات الاستثمار في الداخل، غالباً لتمويل الأولويات الوطنية مثل الدفاع أو التكنولوجيا أو لأسباب تتعلق بالميزانية.

بمعنى آخر، إذا كانت "أميركا أولاً" تحدد أجندة أكبر اقتصاد في العالم، فهل يجب علينا أيضاً أن نستعد الآن لـ"الصين أولاً"، و"أوروبا أولاً"، وحتى "اليابان أولاً" أو "بريطانيا أولاً"؟

وإدراكًا منها لهذا الوضع، ضاعفت الصين جهودها لتطوير نظامها البيئي التكنولوجي الخاص بها والطلب المحلي. وبقيادة ألمانيا، يجري العمل على دفع قطاعات الدفاع والبنية التحتية وأسواق رأس المال في أوروبا. وتطرح اليابان والمملكة المتحدة وكندا أولويات مماثلة.

وفي محاولة لتحديد ما قد تعنيه موجة طويلة من إعادة رؤوس الأموال العالمية إلى أوطانها بالنسبة للأسواق المالية – وأسواق العملات على وجه الخصوص – حاولت دويتشه بنك وضع نموذج لتأثير إعادة جزء كبير من الأموال الموجودة في الخارج.

وخلصت ماليكا ساكديفا من معهد دويتشه بنك للأبحاث إلى أن "موضوع "العودة إلى الوطن" سيكون هيكليًا للأسواق في الأرباع والسنوات القادمة".

وتشمل البلدان التي تكون فيها أسواق الأسهم المحلية كبيرة بما يكفي لتوفير ملاذ مناسب لاستثماراتها الخارجية كلاً من السويد وسويسرا وتايوان وكندا واليابان والسعودية. وتبرز اليابان وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا بأسواق سنداتها الكبيرة.

مع ذلك، عند تعديل مزيج الأصول الحالي في الخارج والنظر في كل من القدرة النسبية للأسهم والسندات في الداخل، تخلص الورقة إلى أن العملات التي تحتل أعلى المراتب في تصنيفات إعادة الأموال هي الين الياباني والدولار الكندي والكرونة السويدية. فإذا كان حجم السوق المحلية يمثل مشكلة، فقد يتم توجيه بعض الأموال إلى الاستثمارات المباشرة أو حتى إلى السلع أو الذهب. وقد يكون بعض ذلك قيد التنفيذ بالفعل. ما إذا كانت فوائد الاحتفاظ بالمال في المنزل في عالم أكثر انقسامًا يمكن أن تعوض عن ذلك.

باختصار، يعدّ خطر الارتفاع المفرط في سعر الصرف مسألةً بالغة الأهمية، لما لها من تداعيات هائلة على الإدارة الاقتصادية والنقدية، فضلاً عن تحركات العملات. في كلتا الحالتين، قد تكون الظروف مهيأةً لتشكيلة مختلفة تمامًا من الاستثمارات العالمية لتواكب التحولات الجذرية في الجغرافيا السياسية والتجارة.

سمير مجول

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

اتحاد الغرف العربية يستعرض رؤيته في "القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية في الدوحة"

الاقتصاد الجديد في المنطقة: الذكاء الاصطناعي، إدارة النفايات، والأمن الغذائي

آفاق الاقتصاد العالمي تُبدي تغيرا محدودا وسط تحولات في السياسات وقوى معقدة

دور القطاع الخاص العربي ورجال الأعمال في تنفيذ المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

اتحاد الغرف العربية يستعرض رؤيته في "القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية في الدوحة" 9

اقتصاد عربي

الاقتصاد الجديد في المنطقة: الذكاء الاصطناعي، إدارة النفايات، والأمن الغذائي 20

اقتصاد عالمي

آفاق الاقتصاد العالمي تُبدي تغيرا محدودا وسط تحولات في السياسات وقوى معقدة 24

ذكاء اصطناعي

دور القطاع الخاص العربي ورجال الأعمال في تنفيذ المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي 28

مقال

- الذكاء الاصطناعي ومعركة الحقيقة: مكافحة المعلومات المضللة في عصر الوسائط الاصطناعية 32
- العولمة وتأثيراتها على العلاقات الدبلوماسية الدولية 36

أخبار

40

العدد 271 - تشرين الأول وتشرين الثاني (اكتوبر ونوفمبر) 2025
Issue No. 271 October & November 2025

الذكاء الاصطناعي ومعركة الحقيقة: مكافحة المعلومات المضللة في عصر الوسائط الاصطناعية

32

Cross-border E-commerce Regulating in the Arab Region: Legal Frameworks and Emerging Trends

52

E-COMMERCE

CROSS-BORDER E-COMMERCE REGULATING IN THE ARAB REGION: LEGAL FRAMEWORKS AND EMERGING TRENDS 52

GLOBAL ECONOMY

THE GLOBAL ECONOMY: A NEW PLATFORM FOR GLOBAL GROWTH TRANSNATIONAL E-COMMERCE: PUTTING NEW RULES IN PLACE 57

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
info@uac.org.lb
www.uac-org.org

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

spirit.

"القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية تنعقد في الدوحة"

اتحاد الغرف العربية يستعرض رؤيته في القمة: الشمول المالي والتحول الرقمي طريقٌ لتمكين الإنسان وتحقيق النمو الشامل

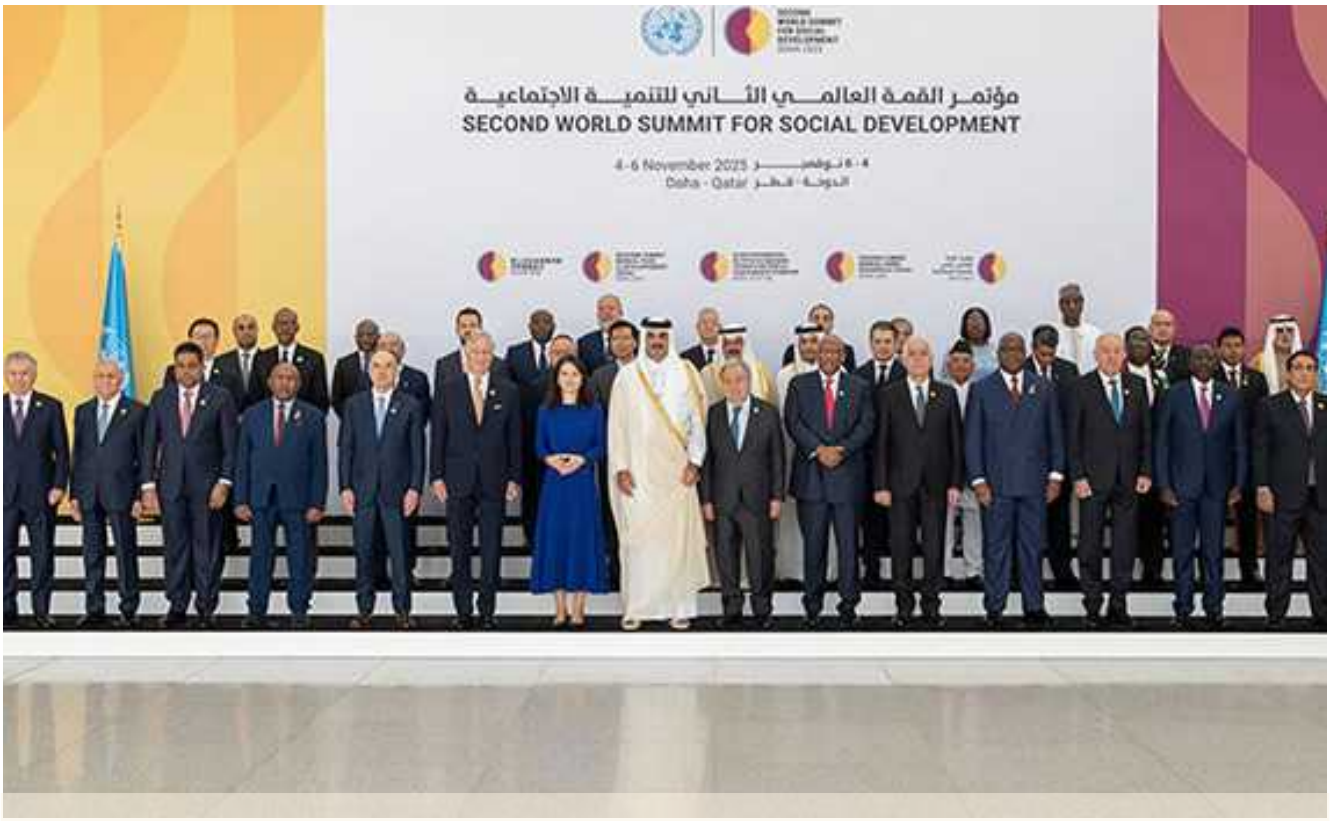

ترأس أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، وفد الأمانة العامة للاتحاد الذي شارك في أعمال القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية 2025، والتي انعقدت خلال الفترة 4–6 نوفمبر في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، برعاية وحضور أمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وبمشاركة قادة دول، ورؤساء حكومات، وشخصيات دولية بارزة.

وفي كلمته خلال الجلسة الافتتاحية للقمة، شدّد الدكتور خالد حنفي على أن التمكين الاقتصادي والاجتماعي لا يتحقق إلا عبر شمول مالي حقيقي، وتحول رقمي فعّال، يضمن دمج مختلف فئات المجتمع، ويخلق فرصًا متكافئة للجميع. وأضاف أن التحول نحو اقتصاد رقمي أكثر شمولًا يُعد استثماراً طويل الأجل في رأس المال البشري، ويُسهم في تقليص الفجوات التنموية وتعزيز الإنتاجية والعدالة الاجتماعية.

وأكد حنفي أن دمج الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن هذه المنظومة ليس مجرد واجب إنساني، بل يمثل فرصة تنموية واعدة، من خلال توظيف إمكاناتهم ضمن بيئة عمل رقمية داعمة، تُسهم في بناء مجتمعات أكثر استدامة.

وأشار إلى أن اتحاد الغرف العربية، من موقعه كمنصة تمثّل القطاع الخاص العربي، يعمل بشكل حثيث على تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي في العالم العربي، من خلال مبادرات إقليمية، وشراكات دولية، وتمكين رواد الأعمال والفئات المهمّشة من الدخول في الاقتصاد الرسمي، بما يواكب متطلبات التنمية المستدامة ورؤية الاقتصاد العصري.

واعتبر أن التجربة القطرية في هذا المجال تُعد نموذجًا يُحتذى

به، حيث تمزج بين الرؤية الاجتماعية والتحديث التكنولوجي، في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، ما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة 2030، ويعزز من قدرة المجتمعات العربية على مواجهة التحديات التنموية الراهنة والمستقبلية.

وضمن افتتاح الدورة الثالثة لمبادرة «العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة» والمعرض المصاحب، أشار الدكتور خالد حنفي إلى أنّ «افتتاح **الدورة الثالثة من المبادرة** يأتي استمراراً لمسارٍ وطني وإنساني رائد في مجال تمكين ذوي الإعاقة وضمان مشاركتهم الفاعلة في التنمية المستدامة». مبينا أنّ «هذا اللقاء هو بمثابة رسالة واضحة بأنّ بناء مجتمعات شاملة لا يتحقق إلا حين نمنح الجميع، دون استثناء، الحق في العيش الكريم والاستقلال الذاتي». وأكّد أنّ «القطاع الخاص يمكن أن يكون شريكاً حيوياً في هذا التحوّل. وذلك عبر العمل على توفير فرص عمل مرنة ومهيّأة تناسب قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتضمن لهم العمل اللائق والمستدام. وكذلك التوسّع في إنتاج وتبني التكنولوجيا المساندة، وتصميم المنتجات والخدمات بطريقة «شاملة» لا تترك أحداً خلفها. وخلال الحدث الجانبي رفيع المستوى الذي عقد ضمن أعمال القمة «نحو ادماج اجتماعي شامل: العيش المستقل للأشخاص ذوي الاعاقة والقضاء على الفقر»، تناول أمين عام الاتحاد في مداخلة له «دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية والعيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة»، مشيرا إلى أنّ «دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في منظومة العمل الاقتصادي يعدّ حقاً إنسانياً واجتماعياً، وأيضاً استثماراً ذكياً في رأس المال البشري، وفي رفع الإنتاجية، وتقليص الفجوات التنموية».

ودعا أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي، إلى «ضرورة اعتماد سياسة شاملة للتوظيف والتنوع، وتهيئة بيئات العمل، وتحقيق الشراكة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني، وابتكار منتجات وخدمات شاملة، وقياس الأثر والشفافية، وتعزيز الثقافة المؤسسية، فضلا عن رفع مستوى التحفيز من خلال توفير السياسات والحوافز».

وكانت لأمين عام الاتحاد كلمة في جلسة "اقتصادات مرنة، عدالة شاملة: حلول تعاونية ومنهجية منسجمة مع النوع الاجتماعي في مجال الذكاء الاصطناعي»، التي نظمتها مؤسسة النهوض بالمرأة والشباب (WOYA) خلال أعمال مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية 2025. فأشار إلى أنّه في عصر التجارة الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات، والخدمات اللوجستية الذكية، وتقنية البلوك تشين، فإنّ المطلوب أن تكون البنية التحتية للتجارة الرقمية مراعية للنوع الاجتماعي وشاملاً للشباب، وأن تصل فرص المعرفة الرقمية وريادة الأعمال إلى الشابات والشبان في جميع أنحاء المنطقة، ليس فقط في المراكز الحضرية، بل أيضًا في المناطق الريفية والمحرومة والمناطق التي خرجت من الصراعات. وقال: «نحن في اتحاد الغرف العربية، نروج لنموذج إقليمي للأعمال المسؤولة يدمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ومقاييس الشمولية في أجندة القطاع الخاص. ونشجع الغرف التجارية في جميع أنحاء المنطقة على الشراكة مع الحكومات، ووكالات التنمية متعددة الأطراف، ومنظمات المجتمع المدني، لتعزيز وصول المرأة إلى تمويل التجارة، وبرامج تدريب الشباب في القطاعات الرقمية والخضراء، وروابط سلسلة القيمة الإقليمية التي تشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة تلك التي تقودها النساء ورواد الأعمال الشباب».

وزار أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال تواجده في العاصمة القطرية الدوحة، مقر غرفة قطر، حيث التقى مدير عام الغرفة علي سعيد بوشرباك المنصوري، بحضور مستشار الغرفة سيد رجب. وقد جرى خلال اللقاء بحث واقع التعاون بين اتحاد الغرف العربية وغرفة قطر، وأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص العربي في التنمية وتعزيز واقع الاقتصادات العربية. وفي ختام اللقاء سلّم المنصوري أمين عام الاتحاد درعا تكريمية وذلك تقديرا للجهود التي يقوم بها في سبيل رفع شأن اتحاد الغرف العربية والقطاع الخاص العربي.

إطلاق منحة «الشيخ صالح كامل للتفوق»

وشهد أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، حفل إطلاق منحة الشيخ صالح كامل للتفوق، إحدى المبادرات الرائدة لمؤسسة الشيخ صالح كامل الإنسانية، والتي يتبناها اتحاد الغرف العربية استثماراً في الإنسان العربي.

وجرى الحفل في مقر جامعة الدول العربية– القاهرة يوم ٥ أكتوبر، وذلك برعاية الجامعة بما يعكس التزامها الراسخ بدعم التعليم وتعزيز الدور التنموي للشباب العربي. وحضر الحفل نخبة من كبار الشخصيات الرسمية والاقتصادية والأكاديمية، يتقدمهم معالي

السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، وسعادة الشيخ عبد الله صالح كامل رئيس مجلس أمناء مؤسسة صالح كامل الإنسانية، وسعادة الأستاذ احمد الوكيل رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية، والاعلامية صفاء ابو السعود، وسعادة الأستاذ الدكتور إسماعيل عبد الغفار إسماعيل فرج رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، إلى جانب عدد من رؤساء الجامعات والشخصيات البارزة من مصر والعالم العربي.

وتهدف مؤسسة صالح عبد الله كامل الإنسانية، من خلال المنحة المقدمة من جانبها إلى دعم الطلاب المصريين المتفوقين أكاديميًا والاكثر احتياجاً، في مسيرتهم نحو الحصول على درجة جامعية في تخصصات علمية حديثة تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

كما تهدف المؤسسة إلى دعم الطلاب المصريين المتفوقين أكاديميًا والأكثر احتياجًا والذين يظهرون التميز الأكاديمي وإمكانات القيادة وروح الابتكار، وذلك بدعمهم في تحقيق تطلعاتهم التعليمية والمهنية في مسيرتهم نحو الحصول على درجة جامعية في تخصصات علمية حديثة تمكنهم من تنمية مجتمعاتهم المحلية، وتسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، وذلك بالتعاون مع الجامعات المعتمدة من المجلس الأعلى للجامعات المصري.

وتغطي المنحة الدراسية جميع الرسوم الدراسية المتعلقة بالتخصص المختار، بما في ذلك المصروفات الجامعية وتكاليف الكتب الدراسية. تستمر المنحة طوال فترة الدراسة المحددة للبرنامج الأكاديمي، شريطة التزام الطالب المستمر بشروط المنحة.

وتحدث أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي في المناسبة، فأكد أن هذه المبادرة تمثل نموذجًا حيًا على الشراكة المثمرة بين مؤسسة صالح كامل واتحاد الغرف العربية، إيمانًا منّا بأن التعليم هو الركيزة الأساسية لنمو القطاع الخاص ولصياغة مستقبل أفضل للمنطقة العربية.

واعتبر أن هذه المنح، في نسختها الأولى والتي تقدم لـ 25 طالبًا، تأتي لدعم تخصصات تتماشى مع رؤية مصر 2030، وهي ليست

سوى بداية لمسار مستدام من التعاون تحت مظلة جامعة الدول العربية، لتعميق الشراكات مع مزيد من الجامعات ومواكبة تطلعات القطاع الخاص في تنمية الكوادر العربية.
واكد في ختام كلمته على الشكر العميق لجامعة الدول العربية برئاسة معالي السيد أحمد أبو الغيط على دعمهم المستمر لمثل هذه المبادرات، ودورهم الدائم في رعاية الشباب العربي وتعزيز دور القطاع الخاص.

«الكونغرس الدولي السادس للمسؤولية المجتمعية»

وشارك اتحاد الغرف العربية، في فعاليات الكونغرس الدولي السادس للمسؤولية المجتمعية، الذي نظمته مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان–دار الأيتام الإسلامية، برعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني الدكتور نواف سلام، وبالشراكة مع الشبكة الإقليمية للمسؤولية المجتمعية، وبحضور لبناني وعربي واسعا من الشخصيات الرسمية والبرلمانية والدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية.

وشهدت أعمال الكونغرس جلسات علمية ونقاشية، حيث تناولت الجلسة العلمية الأولى موضوع "دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي". أما الجلسة العلمية الثانية، فجاءت بعنوان «أدوات عالمية مهنية للتعامل مع التحديات العملية والميدانية التي تواجه المنظمات غير الحكومية أثناء عملها الإنساني».

وعقدت فعالية مصاحبة للكونغرس بعنوان «مؤتمر المسؤولية المجتمعية للشركات والرعاية الاجتماعية–شراكات فاعلة في بيئات التحدي»، تضمنت جلسة نقاشية أولى حول «دور القطاع الخاص في ترسيخ المسؤولية المجتمعية ودعم الفئات الهشّة». واختُتمت بإطلاق «ميثاق أثر للمسؤولية المجتمعية" كإطار تنظيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص يهدف إلى ترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية واستدامة الأثر المجتمعي. وعُقدت الجلسة النقاشية الثانية بعنوان «الإطار القانوني والمالي الناظم للمسؤولية الاجتماعية الهشّة». أما في الجلسة العلمية الثالثة، فتم بحث موضوع «استراتيجيات بناء الكفاءات والقدرات في القانون الإنساني الدولي».

التوصيات

خلصت أعمال الكونغرس الدولي السادس للمسؤولية المجتمعية إلى مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تعزيز منظومة العمل الإنساني والاجتماعي وترسيخ مبادئ المسؤولية المجتمعية في العالم العربي، وجاءت أبرزها كما يلي:

- تعزيز الشراكات الفاعلة مع المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني العالمي.
- تحويل دور المنظمات من الاستجابة إلى المبادرة، بما يعزز فاعلية العمل الإنساني واستدامته.
- إنشاء منصات رقمية عربية مشتركة لتبادل الأدلة والممارسات المرجعية في العمل الإنساني.
- إصدار دليل عربي موحد لخلقيات العمل الإنساني الميداني، ليكون مرجعاً معتمداً في المنطقة.
- إدماج التدريب على الأخلاقيات الإنسانية ضمن برامج التأهيل للعاملين في القطاعين الإنساني والمجتمعي.
- تفعيل آليات المراقبة والتقييم الأخلاقي لضمان الالتزام بمعايير النزاهة والشفافية.
- ترسيخ الثقافة الإنسانية في منظومتي التعليم والإعلام، بما يسهم في تعزيز قيم التضامن والمسؤولية.
- تبنّي مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة الدولية في إدارة العمل المجتمعي.
- تطوير آليات مهنية وأخلاقية متقدمة لرفع كفاءة الأداء المؤسسي في المنظمات الإنسانية.
- وضع رؤى عملية ومبادرات نوعية تعزز احترام القانون الدولي الإنساني في البيئات العربية.
- تأكيد التزام الحكومة اللبنانية بتقديم الدعم العملي لكل مبادرة تسهم في التنمية المستدامة وتعزز قيم المواطنة والثقة بين

المواطن والمؤسسات.

- دعوة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني إلى الانخراط في مشروع وطني جامع يجعل من المسؤولية المجتمعية رافعة لبناء لبنان الجديد.

- التأكيد على الترابط بين الرؤية الاقتصادية والواجب الأخلاقي لتحقيق تنمية الإنسان وتعزيز التمويل المستدام للمشاريع المجتمعية.

- تحديد الكفاءات المهنية المطلوبة في مجالات التدريب، واعتماد أنظمة ومعايير واضحة للبرامج والمدربين.

- تشجيع إنشاء تحالفات عربية للتدريب وبناء القدرات وتبادل الخبرات في مجال العمل الإنساني والمجتمعي.

- الدعوة إلى اعتماد المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية المطور عبر منصة "Sociality"، ليكون أداة قياس موحدة للممارسات المسؤولة في الوطن العربي.

«إطلاق الميثاق العربي لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في التوظيف وريادة الأعمال»

شارك اتحاد الغرف العربية، في الفعالية الإقليمية رفيعة المستوى التي عقدت في بيت الأمم المتحدة–بيروت، تحت شعار «نحو أنظمة دامجة للتوظيف وريادة الأعمال في المنطقة العربية»، لإطلاق **الميثاق العربي لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في التوظيف وريادة الأعمال (AIEEC)**، بمشاركة ممثلين عن الحكومات العربية، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والقطاع الخاص، والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

جاءت هذه المبادرة في إطار تنفيذ **اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)** وأهداف **أجندة التنمية المستدامة 2030**، ولا سيما مبدأ «عدم ترك أحد خلف الركب»، بهدف تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية، وتمكينهم من المشاركة الكاملة في سوق العمل وريادة الأعمال.

وهدفت الفعالية إلى إطلاق **الميثاق العربي لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في التوظيف وريادة الأعمال** كإطار إقليمي جامع لتعزيز الممارسات الدامجة في القطاعين العام والخاص. **و**تسليط الضوء على **قصص نجاح ومبادرات مبتكرة** من المنطقة العربية في مجال الدمج الوظيفي وريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة. **و**تبادل الخبرات بين الحكومات والمؤسسات والشركات حول **آليات التوظيف الدامج والسياسات الشاملة**. **و**تعزيز التعاون بين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية لتكريس الشمول الاقتصادي والاجتماعي.

وتضمّنت الفعالية جلسة افتتاحية رسمية شاركت فيها ممثلة الإسكوا نائبة الأمينة التنفيذية **مهريناز العوض**، والمديرة الإقليمية لمنظمة العمل الدولية للدول العربية **ربى جرادات**، ووزير العمل اللبناني محمد حيدر، إلى جانب ممثلين عن وزارات الشؤون الاجتماعية وعدد من المنظمات الإقليمية.

تلتها **جلسة رفيعة المستوى** خُصصت لمناقشة التحديات والحلول الخاصة بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالي التوظيف وريادة الأعمال، بمشاركة خبراء وممثلين من **الأردن، الكويت، المغرب، وسلطنة عمان**. كما عقدت **جلسة** بعنوان: «أماكن عمل دامجة: الرواد والأبطال»، استعرضت فيها شركات القطاع الخاص تجاربها الناجحة مثل **لوريال لبنان، إشمون، و Beesline**، إلى جانب منظمات المجتمع المدني وشبكات الدمج الإقليمي.

واختتمت الفعالية بمعرضٍ لمبادرات لبنانية داعمة لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، بمشاركة مؤسسات ناشطة في مجال التنمية المستدامة وريادة الأعمال الاجتماعية.

ويشكّل **الميثاق العربي لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة** خطوة استراتيجية نحو ترسيخ العدالة الاجتماعية وتعزيز الإنتاجية والابتكار في مؤسسات القطاعين العام والخاص. وتُعدّ مشاركة اتحاد الغرف العربية في هذا الحدث خطوة أساسية لتعزيز دوره في دعم **التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة**، وتأكيد التزامه بمبادئ **المسؤولية المجتمعية للشركات** و**العمل اللائق للجميع**.

كما تتيح هذه المشاركة تعزيز الشراكة مع الإسكوا ومنظمة العمل الدولية في مجالات **التمكين الاقتصادي، وسياسات الإدماج، والريادة المستدامة**، بما يسهم في بناء نموذج عربي مسؤول للقطاع الخاص يكرّس قيم العدالة والتكافؤ والكرامة الإنسانية.

مؤتمر «الاونكتاد» السادس عشر في جنيف–سويسرا

أكد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي خلال مشاركته في أعمال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» التي احتضنت أعمالها مدينة جنيف–سويسرا خلال الفترة من 20 إلى 23 أكتوبر 2025، أنّ «المراكز اللوجستية الاستراتيجية والمناطق الاقتصادية الحرة الخاصة كمحفزات للترابط التجاري والنمو – هو موضوع مناسب وهام في الوقت الحالي بالنسبة للعالم العربي الذي يقع في قلب التجارة العالمية، عبر قارات العالم الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا. واليوم، تقع ثلاثة من أهم الممرات البحرية في العالم، وهي قناة السويس ومضيق هرمز وباب المندب، داخل منطقتنا. وتستوعب هذه الطرق أكثر من 30 في المئة من حركة نقل الحاويات العالمية. وهذه المكانة الاستراتيجية تجعل اللوجستيات والمناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) ضرورة استراتيجية».

وترأس الدكتور خالد حنفي الندوة التي نظمتها الغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة، على هامش أعمال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد»، تحت عنوان: «المحاور اللوجستية الاستراتيجية والمناطق الاقتصادية الحرة الخاصة – محفزات للتواصل التجاري والنمو»، وذلك بمشاركة رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ورئيس اتحاد الغرف العربية سمير ماجول، وزير التجارة وترقية الصادرات الجزائري كمال رزيق، والمندوب الدائم لجامعة الدول العربية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف السفير هشام بيوض، ورئيسة الغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة هيلدا الهنائي، بالإضافة إلى عدد من المندوبين الدائمين العرب المعتمدين بجنيف وممثلين عن البعثات العربية وعدد من رجال الأعمال وممثلين عن المنظمات الدولية المعنية بالشأن الاقتصادي.

وقال إننا في اتحاد الغرف العربية، نرى أن البنية التحتية اللوجستية وتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة أمران أساسيان لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتوسيع التجارة العربية الداخلية، التي لا تزال اليوم حوالي 11 في المئة من إجمالي التجارة العربية – وهو ما يقل بكثير عن الكتل الإقليمية مثل الآسيان أو الاتحاد الأوروبي».

ونوه الدكتور خالد حنفي إلى أنه «يوجد حالياً 5400 منطقة

اقتصادية خاصة على مستوى العالم. وتقوم المنطقة العربية بسرعة بتبني هذا النموذج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمل وتنويع الاقتصادات بما يتجاوز قطاع الهيدروكربونات. ولكن يجب أن تتطور المناطق الاقتصادية الخاصة من مجرد أدوات لتشجيع الاستثمار إلى أدوات للسياسة الصناعية تدفع الابتكار ونقل التكنولوجيا وسلاسل القيمة المستدامة. وبالتالي يجب أن يكون القطاع الخاص في صميم هذا التحول. ونحن في اتحاد الغرف العربية UAC نعمل بنشاط على تمكين الغرف العربية وتعزيز التعاون عبر الحدود بين المؤسسات العامة والشركات لتهيئة الظروف التنظيمية والمالية اللازمة للنمو».

واعتبر أن «الخدمات اللوجستية والمناطق الاقتصادية الخاصة العمود الفقري للتحول الاقتصادي العربي في جميع المناطق. وهناك حاجة ملحة لتوحيد اللوائح التنظيمية وتبسيط الإجراءات الجمركية في جميع المناطق الاقتصادية الخاصة العربية لتعزيز تكامل سلسلة التوريد الإقليمية. وفي المستقبل سيمكن الربط متعدد الوسائط – في ربط موانئ دول مجلس التعاون الخليجي بممرات التصنيع في المغرب العربي والتجارة في المشرق».

وختم بالقول إن اتحاد الغرف العربية على استعداد لتسهيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتنسيق الجهود بين الغرف والمستثمرين وصانعي السياسات لبناء اقتصاد عربي أكثر تكاملاً وتنافسية.

المنتدى البرازيلي العالمي الثالث للحلال

أكد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، في افتتاح أعمال النسخة الثالثة من «المنتدى البرازيلي – العالمي الثالث للحلال»، الذي عقد خلال الفترة 27 و 28 أكتوبر 2025 في ولاية ساو باولو– البرازيل، بتنظيم من الغرفة التجارية العربية البرازيلية واتحاد المؤسسات الإسلامية في البرازيل، وبحضور رفيع المستوى من الوزراء والمسؤولين والهيئات والمنظمات من الجانبين العربي والبرازيلي. أن صناعة الحلال باتت منظومة اقتصادية متكاملة تتجاوز قيمتها اليوم 1.9 تريليون دولار أميركي، وتغطي أكثر من 60 دولة حول العالم. ويعكس هذا الحجم الهائل قوة الطلب المتزايد في الدول الإسلامية، وأيضاً في أسواق كبرى حول العالم. معتبرا أننا اليوم أمام تحديات كبرى، وفي مقدمها تغير المناخ وضغوط الموارد الطبيعية، وهو ما يفرض علينا تطوير منتجات وخدمات حلال لا تكتفي بالاستجابة للمعايير الدينية والشرعية، وإنما تراعي أيضاً المعايير البيئية والاجتماعية. وهذا ينسجم تماماً مع أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة، ويجعل من قطاع الحلال لاعباً محورياً في دعم الاقتصاد الأخضر العالمي.

ورأى أمين عام الاتحاد أنّ اتحاد الغرف العربية، يعمل منذ تأسيسه على تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين الدول العربية وشركائها حول العالم. فنحن في الاتحاد نؤمن بأن صناعة الحلال

يمكن أن تكون أحد المحاور الرئيسة لهذا التعاون، ليس فقط من خلال التجارة، ولكن أيضاً عبر الشراكات في مجالات البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتدريب الكفاءات، وتعزيز الابتكار في المنتجات والخدمات.

وشدد على أننا بحاجة اليوم إلى استراتيجيات جديدة تركز على تنويع أسواق الحلال، وتطوير سلاسل إمداد أكثر مرونة وشفافية، ورفع كفاءة الاعتماد والشهادات، بما يعزز ثقة المستهلك ويزيد من تنافسية منتجاتنا في الأسواق العالمية. وكشف الدكتور خالد حنفي عن بلوغ صادرات البرازيل إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (2024) نحو 23.68 مليار دولار بزيادة نسبتها 22.41 في المئة عن العام السابق. في حين أنه خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2024، أصدرت الشركات المشاركة في مشروع Halal Brazil منتجات حلال بقيمة 3.61 مليار دولار، بزيادة 20.48 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. أما صادرات البرازيل من الأغذية الحلال فوصلت إلى حوالي 5 مليار دولار في عدة سنوات حديثة، خاصة في منتجات الدجاج واللحوم. وترأس أمين عام الاتحاد الجلسة السادسة من المنتدى والتي عقدت بعنوان: «الشراكات الاستراتيجية: البرازيل والدول الإسلامية – قصص النجاح والفرص». وبيّن أنهً بقدر حجم السوق الحلال العالمي بمليارات الدولارات؛ وغالبًا ما يُشار إلى الاقتصاد الحلال الأوسع نطاقًا بنحو 7 تريليونات دولار، مع توقعات بنموه إلى 10 تريليونات دولار بحلول عام 2030. وأفصح عن حجم قطاع الخدمات اللوجستية الحلال (سلسلة التبريد والتغليف والتخزين والتوزيع بما يتوافق مع معايير الحلال) بلغ نحو 365 مليار دولار أمريكي عام 2023، ومن المتوقع أن ينمو بمعدل نمو سنوي مركب في منتصف الرقم الواحد.

وتسلم أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي من رئيس الغرفة العربية– البرازيلية السابق روبنز حنون، الكتاب الذي أعدته الغرفة بعنوان: «البرازيل والعالم العربي»، والذي تضمن كتابة الدكتور خالد حنفي مقدمته والتي تتناول واقع العلاقات الثنائية بين الجانبين العربي والبرازيلي، والتي تشهد تطورا ملحوظا منذ نشأتها ولغاية اليوم.

وتناولت كلمة أمين عام الاتحاد في المقدمة الدور المحوري الذي تلعبه ولعبته الغرفة العربية البرازيلية على صعيد الارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية إلى المستويات المأمولة، وخصوصا لجهة دعمها وتطويرها ليس على المستوى الاقتصادي فحسب، وإنما على المستوى السياسي أيضا. مبينا أنّ الغرفة استطاعت من خلال القيمين عليها بمنع نقل سفارة البرازيل إلى القدس أثناء ولاية الرئيس جايير ميسياس بولسونارو، وهو ما مثّل إنجازا دبلوماسيا كبيرا حينذاك بفضل التنسيق بين مندوب جامعة الدول العربية في البرازيل، واتحاد الغرف العربية ممثلا بأمينه العام خالد حنفي، والغرفة التجارية العربية البرازيلية برئاسة الرئيس السابق روبنز حنون وأمين عام الغرفة السابق تامر منصور.

وأجرى امين عام الاتحاد، سلسلة من اللقاءات البارزة خلال زيارته إلى ساو باولو– البرازيل، حيث التقى في مقر غرفة التجارة العربية البرازيلية (CCAB) رئيس الغرفة ويليام أديب ديب جونيور، بحضور الأمين العام ونائب رئيس العلاقات الدولية محمد عرا مراد.

كما زار معهد «إنسبير» للتعليم والبحث وهو مؤسسة تعليمية وبحثية خاصة غير ربحية تقع في ساو باولو (SP). ويعتبر المعهد معروف على نطاق واسع بتميزه في التعليم في مجالات الأعمال والهندسة والقانون.

أيضا كانت لأمين عام الاتحاد زيارة إلى معهد بوتانتان، وهو أحد أهم مراكز البحوث الطبية الحيوية في البرازيل والعالم، وله تاريخ طويل يتجاوز المئة عام في خدمة الصحة العامة، حيث يعتبر المعهد المنتج الرئيسي للمواد المناعية البيولوجية في البرازيل، ويوفر نسبة كبيرة من إنتاج الأمصال المفرطة المناعية (مضادات السموم/ الأمصال المضادة)، وكذلك اللقاحات (الانفلونزا) المستخدمة في برنامج التطعيم الوطني (PNI) التابع لوزارة الصحة. واختتم الدكتور خالد حنفي جولته في ساو باولو–البرازيل بزيارة مركز التميز في التكنولوجيا4.0 CET وهي مبادرة رائدة في البرازيل، تقع في حديقة سوروكابا التكنولوجية، وتهدف إلى تعزيز الصناعة 4.0 في البلاد بشراكة بين وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار وبلدية سوروكابا والحكومة الفيدرالية، حيث تعمل CET 4.0 كمركز لحلول التكنولوجيا 4.0، وتعزيز الابتكار والتحول الرقمي.

المؤتمر التاسع لبرنامج «النساء في علوم البيانات»

شارك اتحاد الغرف العربية في المؤتمر التاسع لبرنامج «النساء في علوم البيانات WiDS الذي نظمته كلية سليمان العليان لإدارة الأعمال في الجامعة الأميركية في بيروت تحت عنوان:

"إعادة البناء المستدام في أوقات الأزمات».

ويُعد هذا المؤتمر من أكبر الفعاليات الإقليمية التابعة لمبادرة WiDS العالمية، ويهدف إلى تعزيز مشاركة النساء في مجالات علوم البيانات والذكاء الاصطناعي، وتسليط الضوء على إسهامات رائدات في هذا المجال من المنطقة العربية والعالم.

وجرى خلال المؤتمر مناقشة دور علوم البيانات والذكاء الاصطناعي في دعم إعادة البناء المستدام بعد الأزمات. كما تم استعراض تطبيقات عملية في مجالات الحوكمة الرقمية، والبنية التحتية، والرعاية الصحية، والاستدامة الاجتماعية. ونوه المؤتمرون إلى أهمية تعزيز التعاون بين القطاعين الأكاديمي والخاص لتمكين المرأة في مجالات التكنولوجيا والبحث العلمي. وضرورة تبادل الخبرات حول استخدام التقنيات الحديثة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة.

وتخلل المؤتمر حلقة نقاش وزارية بعنوان: التحول الرقمي في لبنان: الذكاء الاصطناعي في الحوكمة والخدمات العامة". وتناولت الجلسة إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز الحوكمة الرقمية، وتحسين الخدمات العامة، ودعم اتخاذ القرار المبني على البيانات في الإدارة اللبنانية. وتناولت الجلسات تطبيقات البيانات في حماية المناخ، واستدامة البنى التحتية، ودور الذكاء الاصطناعي في الاستجابة للكوارث، بمشاركة خبراء من البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجامعات الدولية. وركّزت النقاشات على كيفية توظيف علوم البيانات في تعزيز الأنظمة الصحية، وتحسين القدرة على التنبؤ بالأزمات، وتطوير أدوات دعم القرار في المجال الطبي.

كما تم مناقشة أهمية بناء ذكاء اصطناعي عادل وشامل، وإدماج الاعتبارات الاجتماعية في تصميم الحلول التقنية. وركزت الجلسة الموازية بعنوان: «المرأة والعمل والمستقبل المستدام" على تمكين المرأة في بيئات العمل الرقمية وسبل تحقيق مساواة مهنية في الاقتصاد المعرفي.

النتائج والمخرجات:

- التأكيد على أن علوم البيانات أصبحت عنصراً محورياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- الدعوة إلى تعزيز التكامل بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص لتطوير مهارات الشباب والنساء في مجالات الذكاء الاصطناعي.
- إبراز أهمية حوكمة الذكاء الاصطناعي ووضع أطر أخلاقية وتنظيمية لضمان استخدامه المسؤول.
- الدعوة إلى تطوير السياسات العامة لتشجيع الاستثمار في التقنيات الرقمية الداعمة لإعادة الإعمار المستدام في لبنان والمنطقة.
- التأكيد على الدور المركزي للمرأة في قيادة الابتكار الرقمي وريادة الأعمال التكنولوجية.

خالد حنفي يهنئ بافتتاح المتحف المصري الكبير

هنّأ الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، فخامة رئيس جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي، ودولة رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، وعموم الشعب المصري العظيم، بمناسبة افتتاح المتحف المصري الكبير، مؤكدًا أن هذا الإنجاز التاريخي يُضاف إلى سلسلة الإنجازات الكبرى التي حققتها مصر على مدى العصور والعقود والسنوات الأخيرة، ويُبرز للعالم أجمع أن مصر، صاحبة أقدم حضارة في التاريخ، ما زالت دولة بناءٍ وعمرانٍ وثقافةٍ وحضارةٍ وإنسانيةٍ متجددة.

وأوضح الدكتور خالد حنفي أن افتتاح المتحف المصري الكبير ليس مجرد حدث أثري أو ثقافي فحسب، بل هو استثمار في المستقبل يجسد عبقرية الإنسان المصري وإبداعه في مختلف العصور. مشيراً إلى أن المتحف يُعد أحد أكبر وأهم المتاحف في العالم، ومعلمًا حضاريًا فريدًا يُجسد روح الإنسانية وقيم السلام والمحبة والتعاون بين الشعوب.

كما أشاد الأمين العام لاتحاد الغرف العربية بالرؤية الثاقبة والجهود الاستثنائية لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، التي وضعت مصر على طريق النهضة الشاملة والتنمية المستدامة، مؤكدًا أن ما تشهده مصر من طفرة في البنية التحتية، والمشروعات القومية العملاقة، والنهضة العمرانية والاقتصادية غير المسبوقة، يعكس بوضوح الإرادة السياسية القوية التي أعادت لمصر دورها الريادي المؤثر عربيًا وإقليميًا ودوليًا.

وأشار إلى أن احتضان مصر مؤخراً لمباحثات السلام وجمع

زعماء العالم، واليوم افتتاح هذا الصرح الحضاري العظيم، يعكسان الديناميكية التي تشهدها الدولة المصرية بقيادة الرئيس السيسي.

وأضاف الدكتور خالد حنفي أن اتحاد الغرف العربية، الذي يمثل القطاع الخاص العربي في الدول العربية بالإضافة إلى 16 غرفة عربية اجنبية مشتركة، يرى في هذا الافتتاح نموذجًا ملهمًا لكيفية توظيف الثقافة والتراث في خدمة الاقتصاد والاستثمار والسياحة.

وأكد أن القطاع الخاص العربي شريك رئيسي في مسيرة التنمية التي تشهدها المنطقة العربية بقيادة الحكومات الرشيدة، وأن الاستثمار في الثقافة والسياحة، كما هو الحال في المتحف المصري الكبير، يفتح آفاقًا واسعة أمام القطاع الخاص لتعزيز الاستثمارات المشتركة، وخلق فرص عمل جديدة، وتنمية اقتصادات مستدامة تقوم على المعرفة والإبداع والهوية الحضارية.

ولفت إلى أن المتحف المصري الكبير سيكون له أثر اقتصادي كبير على مصر من خلال تعزيز حركة السياحة، موضحًا أن عدد السياح الذين زاروا مصر العام الماضي بلغ نحو 15.8 مليون سائح، ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأعداد خلال السنوات المقبلة بفضل المشاريع الكبرى التي تعزز مكانة مصر على خريطة السياحة العالمية.

وأكد أن هذا المشروع الوطني العملاق يمثل رمزاً للهوية المصرية الحديثة وركيزة أساسية لتحقيق رؤية مصر 2030، التي تجعل من الثقافة والمعرفة والإبداع محركات أساسية للتنمية المستدامة.

واختتم الأمين العام لاتحاد الغرف العربية تصريحه بالتأكيد على أن المتحف المصري الكبير ليس مجرد بناء يضم كنوز الحضارة المصرية القديمة، بل رسالة إلى العالم بأن مصر لا تكتفي بالماضي المشرق، بل تبني الحاضر وتستثمر في المستقبل بقيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي أعاد صياغة الحلم المصري بروح وطنية تنظر إلى العالم بعين الثقة والأمل.

«الملتقى الاقتصادي التركي العربي السادس عشر»

أكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال افتتاح أعمال «الملتقى الاقتصادي التركي العربي السادس عشر»، الذي عقد في إسطنبول بتاريخ 2 أكتوبر (تشرين الأول) 2025، بتنظيم من «مجموعة الاقتصاد والأعمال» بالاشتراك مع وزارة الخزانة والمالية التركية، وبدعم رسمي من وزارة الخارجية التركية، ومكتب ترويج الاستثمار والتمويل في رئاسة جمهورية تركيا، وبالتعاون الوثيق مع اتحاد الغرف العربية، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد الغرف والتبادل السلعي

التركي، وبحضور رفيع المستوى من وزراء ورؤساء منظمات وقيادات القطاع الخاص في تركيا والمنطقة العربية، بالإضافة إلى الأمين العام المساعد لأمين عام جامعة الدول العربية حسام زكي، وعدد كبير من السفراء العرب المعتمدين في تركيا، أنّ «انعقاد هذا الملتقى الاقتصادي الرفيع المستوى، يأتي في توقيت بالغ الأهمية والدقة. فنحن اليوم نواجه تحولات اقتصادية وسياسية عميقة على المستوى العالمي، تتسم بتصاعد نزعات الحمائية والتجزئة في النظام الاقتصادي الدولي، مما يزيد من الحاجة الملحة إلى تعزيز التكامل الإقليمي وبناء جسور التعاون الاقتصادي بين الدول ذات المصالح المشتركة والروابط التاريخية».

واعتبر أنّ «هناك فرصا كبيرة جدا لتنمية الموانئ المحورية وإجراء نهضة لوجستية في مناطق تتمتع بقيم مضافة كبيرة، خصوصا في ظل وجود منافذ وقدرات لوجستية هامة لدى تركيا، الأمر الذي يمكن استثماره في المنطقة العربية لتكون بوابة محورية للدخول ليس فقط إلى افريقيا بل للانطلاق والعبور أيضا إلى دول شرق آسيا وكذلك دول أميركا الجنوبية التي بدأنا بالتحالف معها من خلال الجامعة العربية عبر إنشاء رابط لوجستي ما بين المنطقة العربية ودول أميركا الجنوبية من خلال بوابة البرازيل».

وأكّد أنه «في ظل ما يشهده العالم من متغيرات جيوسياسية وديمغرافية وبيئية، فإنّه من المفترض تغيير نهج التفكير في شكل العلاقة في ما بيننا، خصوصا وأنّ هناك فرصا هامة للاستثمار للانتقال من العلاقة بين الدول العربية وتركيا من إطارها التقليدي القائمة على تنمية التجارة، إلى آفاق أكبر وصولا إلى الشراكة الاستراتيجية، وهو ما بدأناه بالفعل من خلال العمل على إنشاء غرفة عربية – تركية مشتركة، عبر التحالف والتنسيق ما بين اتحاد الغرف العربية وجامعة الدول العربية واتحاد غرف السلع والبورصات التركية، حيث سوف يساهم هذا الكيان الجديد في ترسيخ العلاقات العربية – التركية من خلال القطاع الخاص الذي يعتبر المحرّك الرئيسي في تركيا والبلدان العربية، مما يمهّد إلى بناء تحالفات مبنية على قطاع الخدمات والنشاط الصناعي والاقتصاد الرقمي والثورة الصناعية الرابعة».

واعتبر الدكتور خالد حنفي أنّ «العلاقات الاقتصادية التركية العربية تمتلك إرثًا تاريخيًا عميقًا وإمكانات هائلة لم يتم استغلالها بالكامل بعد. فمن خلال تعزيز التبادل التجاري، وتكامل سلاسل القيمة اللوجستية والصناعية، وتسهيل حركة رؤوس الأموال والاستثمارات، وتبادل الخبرات والتقنيات في مجالات حيوية مثل الطاقة المتجددة والأمن الغذائي والبنية التحتية والتمويل الإسلامي والتقنيات المالية والرقمنة، يمكننا معًا بناء نموذج ناجح ومستدام للتكامل الاقتصادي يصب في مصلحة أكثر من 400 مليون إنسان في المنطقة العربية وتركيا، ويعزز قدرتنا الجماعية على مواجهة التحديات والمخاطر العالمية».

وقال إنّ «المحاور الغنية التي يناقشها الملتقى بدءًا من جلسة "التكامل الإقليمي: علاج للتجزئة العالمية" بمشاركة معالي الوزراء، والتي ستركز على سياسات التنسيق المالي وشبكات الأمان الإقليمي، مروراً بالجلسات المتخصصة التي تركز على سوريا ومسارات إعادة الإعمار والاستقرار، والعراق وتحولاته الاقتصادية وطاقاته الكامنة، وليبيا ومقومات النهوض بها، وانتهاءً بجلسة التمويل الإسلامي والمصرفي وآفاق الصكوك والتحول الرقمي، تمثل هذه المحاور روافع حقيقية للتنمية المستدامة، وخطط عمل عملية لبناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً لأجيالنا القادمة. وهي تؤكد على الدور المحوري للقطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو، وعلى أهمية الشراكة بين الجانبين التركي والعربي في تصميم وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار والتنمية».

ونوّه إلى أنّ «اتحاد الغرف العربية، الذي يمثل القطاع الخاص العربي في أكثر من 22 دولة عربية بالإضافة إلى وجود 16 غرفة عربية أجنبية مشتركة، يدرك تمامًا حجم المسؤولية والفرصة السانحة أمامنا. ونؤكد من هذا المنبر على التزامنا الكامل بدعم وتعزيز كل الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الجانبين، والعمل على إزالة المعوقات التشغيلية والتشريعية التي قد تواجه المستثمرين والشركات، والمساهمة في بناء رؤية اقتصادية مشتركة تستفيد من المزايا النسبية للطرفين.

ودعا أمين عام الاتحاد، إلى «أهمية الوصول إلى شراكات اقتصادية وتجارية ناجحة ومربحة للطرفين، تكون لبنة جديدة في صرح التعاون التركي العربي، وتسهم في دفع عجلة التنمية والازدهار في منطقتنا العربية والإسلامية».

الاقتصاد الجديد في المنطقة: الذكاء الاصطناعي، إدارة النفايات، والأمن الغذائي

إعداد: اتحاد الغرف العربية

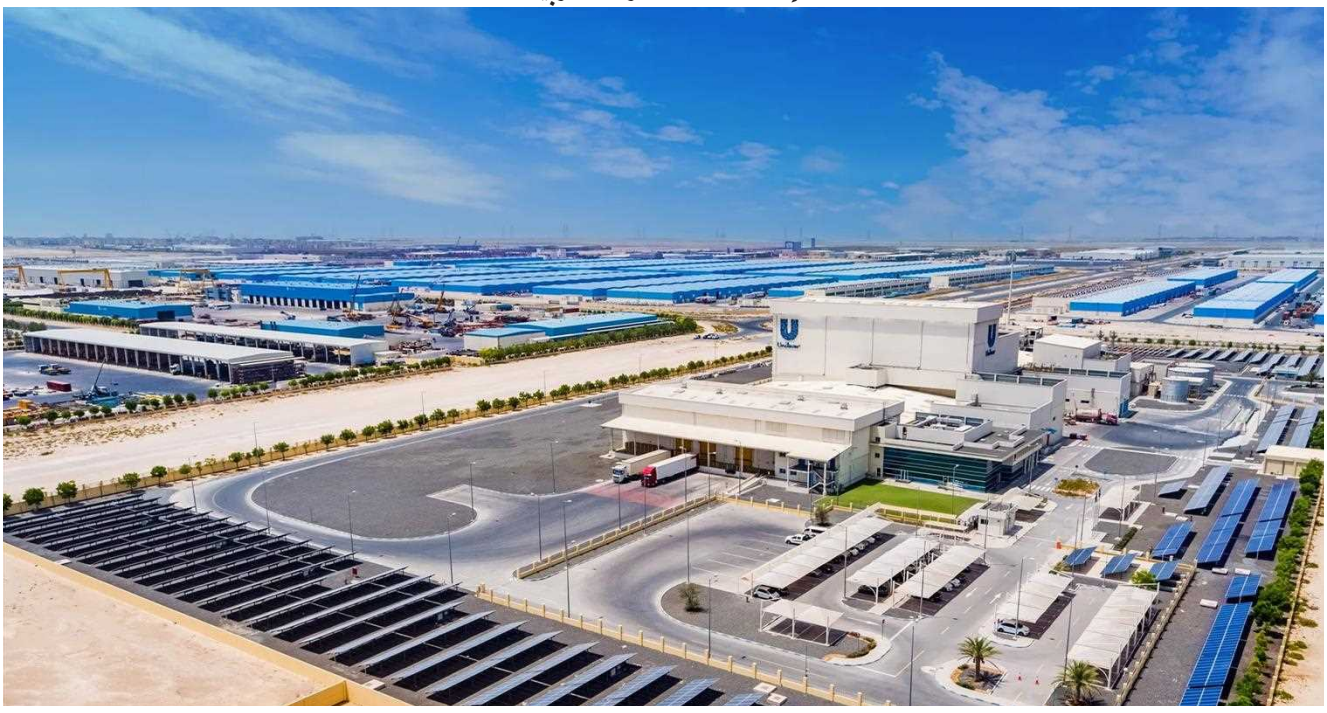

نعيش اليوم في عالم يتغير بسرعة غير مسبوقة. التحولات الاقتصادية، والضغوط البيئية، والتحديات الديموغرافية، جعلت من الضروري تبني نموذج اقتصادي جديد قائم على الابتكار والاستدامة. في هذا السياق، فإن الذكاء الاصطناعي، إدارة النفايات، والأمن الغذائي ليست مجرد قطاعات منفصلة، بل هي أركان مترابطة تدعم بعضها البعض في تشكيل اقتصاد مستقبلي قادر على الصمود أمام الأزمات.

I. الذكاء الاصطناعي – محرك التحول الاقتصادي الجديد

الدور الاقتصادي للذكاء الاصطناعي

وفقًا لتقديرات **PwC**، من المتوقع أن يضيف الذكاء الاصطناعي **15.7 تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي بحلول 2030**، منها حوالي **320 مليار دولار ستتحقق في المنطقة العربية**.

- تسعى **الإمارات** أن تكون مركزًا عالميًا للذكاء الاصطناعي من خلال «استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031".
- خصصت **السعودية** أكثر من **20 مليار دولار للاستثمار في الذكاء الاصطناعي بحلول 2030** ضمن «رؤية 2030".
- تستثمر **مصر** في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية والزراعة والتعليم.

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية

في الصناعة والتجارة:

- التنبؤ بالطلب وتحسين سلاسل الإمداد، مما يزيد من كفاءة الإنتاج بنسبة **20-30%**.
- أتمتة عمليات الإنتاج، مما يقلل التكلفة التشغيلية بنسبة تصل إلى **40%**.

في القطاع المالي:

- تعتمد البنوك على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقييم المخاطر الائتمانية وتحليل البيانات المالية، مما يساعد على تقليل الاحتيال المالي بنسبة **50%**.

في الزراعة والأمن الغذائي:

- تقنيات الاستشعار عن بعد وتحليل البيانات الزراعية يمكن أن تزيد الإنتاج الزراعي بنسبة **25%** وتقلل استهلاك المياه بنسبة **40%**.

التحديات أمام الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية

- **نقص المهارات الرقمية:** 60% من القوى العاملة العربية بحاجة إلى تدريب على تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- **ضعف الاستثمار في البحث والتطوير:** حيث أن **أقل من 1%** من الناتج المحلي الإجمالي يُخصص للبحث العلمي والتطوير.
- **غياب التشريعات الواضحة:** التي تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول وأخلاقي.

الحلول المقترحة لتعزيز الذكاء الاصطناعي

1. إنشاء **مراكز إقليمية للابتكار في الذكاء الاصطناعي** لتمكين الشركات الناشئة.
2. دمج الذكاء الاصطناعي في **الأنظمة التعليمية** لإعداد جيل رقمي جديد.
3. وضع **أطر قانونية وتنظيمية** لضمان الاستخدام الآمن والأخلاقي للذكاء الاصطناعي.

II. المحور الثاني: إدارة النفايات – التحدي البيئي والفرصة الاقتصادية

الوضع الحالي لإدارة النفايات في المنطقة العربية

- تنتج الدول العربية **أكثر من 250 مليون طن من النفايات سنويًا**.
- في بعض الدول، لا تتجاوز نسبة إعادة التدوير **10%**، مما يشكل ضغطًا كبيراً على الموارد الطبيعية والبيئة.

تأثير سوء إدارة النفايات على الاقتصاد والبيئة

- تكاليف التخلص من النفايات تمثل **2-5% من الناتج المحلي الإجمالي** في بعض الدول العربية.
- النفايات البلاستيكية وحدها تكلف الاقتصاد العالمي **13 مليار دولار سنويًا بسبب التلوث البيئي**.

الحلول المستدامة لإدارة النفايات

الاستثمار في الاقتصاد الدائري:

- يمكن لدول الخليج تقليل المخلفات الصلبة بنسبة **50%** بحلول 2030 عبر إعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة.
- في مصر، بدأت الحكومة تنفيذ مشروعات لإعادة تدوير النفايات الصلبة بتكلفة **1.5 مليار دولار**.

استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة النفايات:

- يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل بيانات النفايات وتحسين طرق الجمع والفرز، مما يزيد من كفاءة عمليات إعادة التدوير بنسبة **30-40%**.

تحفيز القطاع الخاص:

- الحكومات العربية بحاجة إلى تقديم **حوافز ضريبية** للشركات التي تستثمر في إعادة التدوير والطاقة البديلة.

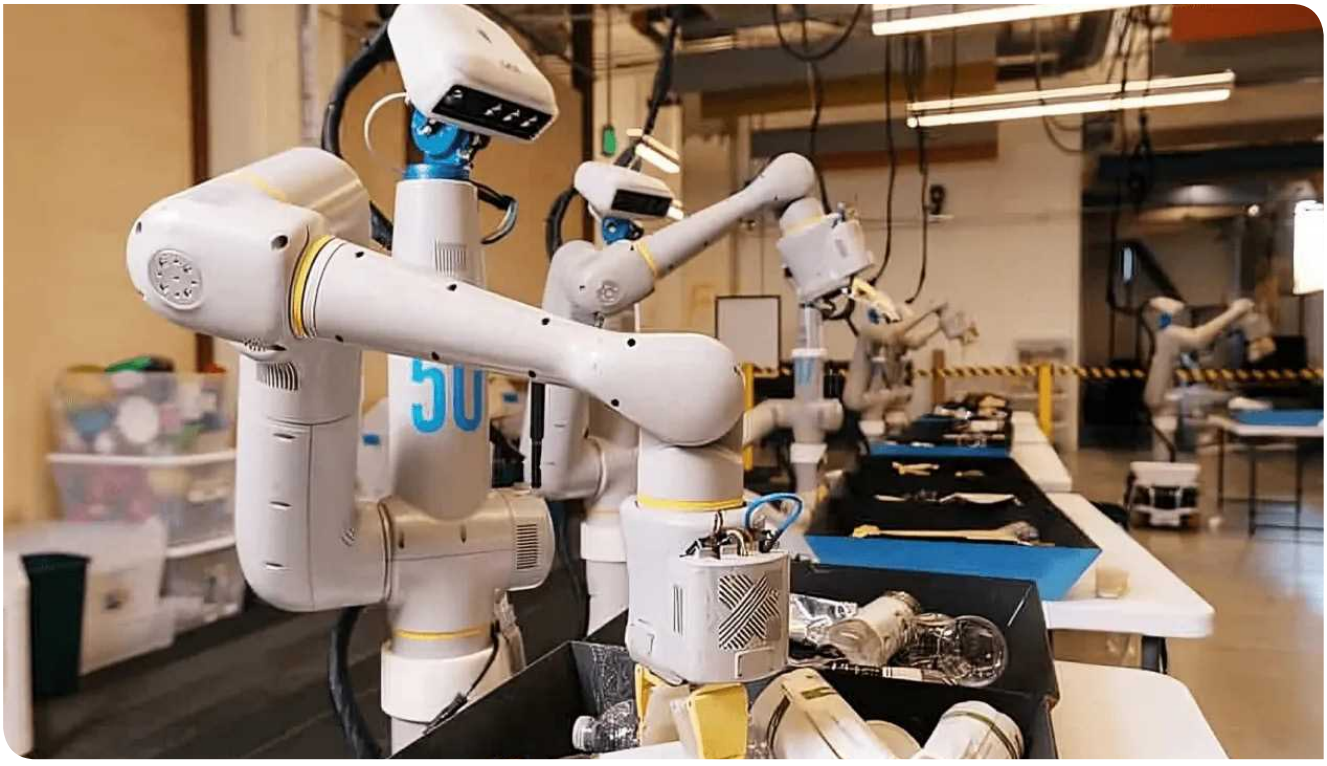

III. الأمن الغذائي – التحدي الأكبر في المستقبل

واقع الأمن الغذائي في المنطقة العربية

- تستورد الدول العربية **85% من احتياجاتها الغذائية**، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية.
- وفقًا **للفاو (FAO)**، فإن **40 مليون شخص في المنطقة يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد.**

الحلول الاستراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي

التحول إلى الزراعة الذكية:

- استخدام **الزراعة العمودية والزراعة بدون تربة** لزيادة الإنتاج بنسبة **50%** وتقليل استهلاك المياه بنسبة **90%**.
- الاستفادة من أنظمة الري الذكي التي تستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات التربة والمياه، مما يقلل هدر المياه بنسبة **40%**.

تعزيز سلاسل الإمداد المستدامة:

- يمكن لتقنية **البلوك تشين** تحسين تتبع المنتجات الزراعية وضمان جودتها.
- الاستثمار في **اللوجستيات الذكية** يمكن أن يقلل من فاقد الغذاء بنسبة **20-30%**.

دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الزراعية:

- تمويل الابتكارات التي تقلل من الاعتماد على الواردات الغذائية وتعزز الاكتفاء الذاتي.

الخاتمة: بناء اقتصاد عربي جديد ومستدام

- لا يمكننا الحديث عن اقتصاد جديد دون **تكامل بين الذكاء الاصطناعي، وإدارة النفايات، والأمن الغذائي.**
- تعد هذه القطاعات **أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل آمن للأجيال القادمة.**
- يكمن الحل في **التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية** لتعزيز الابتكار والاستدامة.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: (55) (11) 2145 3200

آفاق الاقتصاد العالمي تُبدي تغيرا محدودا وسط تحولات في السياسات وقوى معقدة

نقلا عن صندوق النقد الدولي

اهتزت في إبريل (نيسان) من العام 2025، معايير التجارة العالمية بفعل إعلان الولايات المتحدة فرض تعريفات جمركية مهولة. ونظرا لما تتسم به الفترة الحالية من تعقيدات وتقلبات، عرض تقريرنا الصادر في إبريل مجموعة من التقديرات خفضت توقعات النمو، وتراوحت بين معتدلة وكبيرة، الأمر الذي يتوقف على مدى حدة الصدمة التجارية في نهاية المطاف.

وبعد مُضي ستة أشهر، كيف أصبح وضعنا الآن؟ النبأ السار هو أن تخفيض توقعات النمو واقع في الطرف المعتدل من نطاق التقديرات. والأسباب واضحة. فقد تفاوضت الولايات المتحدة بشأن صفقات تجارية مع بلدان مختلفة وقدمت إعفاءات متعددة. وامتنع معظم البلدان عن اتخاذ إجراءات انتقامية، وحافظت بدلا من ذلك على انفتاح النظام التجاري بشكل كبير. وأثبت القطاع الخاص أيضا قدرته على سرعة التكيف، متخذا خطوات استباقية للحصول على الواردات وتحرك بشكل سريع لتحويل مسار سلاسل الإمداد.

والنتيجة هي أن زيادة التعريفات الجمركية وتأثيرها جاءا أقل من المتوقع حتى الآن. فنتوقع حاليا بلوغ النمو العالمي 3,2 في المئة هذا العام و3,1 في المئة العام القادم، أي بتخفيض تراكمي يبلغ 0,2 في المئة منذ صدور تنبؤاتنا منذ عام مضى.

والسؤال هنا: هل لنا أن نستخلص نتيجة مفادها أن الصدمة الناجمة عن طفرة التعريفات الجمركية لم تؤثر على النمو العالمي؟ الإجابة على ذلك ستكون سابقة لأوانها وغير صحيح على حد سواء. سابق لأوانه لأنّ معدل التعريفات الجمركية الفعلية في الولايات المتحدة لا يزال مرتفعا، والتوترات التجارية لا تزال متوهجة في ظل عدم وجود أي ضمان بعقد اتفاقات تجارية دائمة بعد. وتشير التجارب السابقة إلى أن الأمر قد يستغرق وقتا طويلا قبل ظهور الصورة الكاملة. وحتى وقتنا هذا، يبدو أن مسألة التعريفات الجمركية تقع على عاتق المستوردين الأمريكيين، حيث تظل أسعار الواردات في معظمها (مع استبعاد التعريفات الجمركية) دون تغيير، مع ارتفاع أسعار البيع بالتجزئة ارتفاعا محدودا. ولكنهم قد يعمدون برغم ذلك إلى نقل التكاليف إلى المستهلكين في الولايات المتحدة، مثلما أقدم بعضهم على ذلك بالفعل، وقد يتحول مسار التجارة بصورة دائمة، مع ما يسفر عنه من خسائر عدم الكفاءة على مستوى العالم.

غير صحيح لأن هناك قوى اقتصادية أخرى إلى جانب السياسة التجارية تقوم بدور موازٍ. ففي الولايات المتحدة، تشديد سياسات الهجرة يسبب انكماش عرض العمالة المولودة في الخارج – وتلك صدمة عرض سالبة أخرى إضافة إلى صدمة التعريفات الجمركية. وتسنى حتى الآن موازنتها من خلال تباطؤ الطلب على العمالة، واستقرار معدلات البطالة. ولا تزال الأوضاع المالية مُيَسَّرة، فقد تراجع الدولار في النصف الأول من العام، والاستثمار المدفوع بالذكاء الاصطناعي آخذ في الازدهار. وهذه القوى على جانب الطلب تدعم النشاط، بينما تزيد الضغوط على الأسعار بفعل صدمات العرض السالبة.

وفي الاقتصادات المتضررة من التعريفات، تساعد ديناميكيات أخرى على تخفيف وطأة الضربة. فتجتاز الصين الارتفاع في التعريفات من خلال سعر الصرف الحقيقي الأضعف، وإعادة توجيه صادراتها إلى آسيا وأوروبا، فضلا على الدعم من المالية العامة. وتوسع المالية العامة في ألمانيا يرفع النمو في منطقة اليورو. هذا كما عاد تيسير الأوضاع المالية العالمية بالنفع على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وهو ما يرجع بشكل جزئي إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي، كما أنها لا تزال تبرهن على قوة صمودها انعكاسا في جانب منه إلى المكاسب التي حققتها بشق الأنفس من تقوية أطر سياساتها.

ومع هذا، وبالرغم من تعدد المحركات الموازِنة، فصدمة التعريفات الجمركية تزيد من ضعف آفاق النمو المتراجعة بالفعل. ونتوقع

تباطؤ الاقتصاد في النصف الثاني من العام الحالي، وتعافيه جزئيا فحسب في 2026، ومقارنة بتوقعات أكتوبر الماضي، من المتوقع أن يظل التضخم أعلى بشكل مطرد. وحتى في الولايات المتحدة، النمو أضعف والتضخم أعلى مما توقعنا العام الماضي – وكلها علامات على وقوع صدمة عرض سالبة.

وبوجه عام، برغم استقرار الأوضاع في النصف الأول من العام، تظل الآفاق هشة، والمخاطر مائلة نحو التطورات السلبية. فتنشأ المخاطرة الرئيسية من احتمال زيادة ارتفاع التعريفات الجمركية نتيجة لتجدد التوترات التجارية وعدم تسويتها، وهذا من شأنه، إذا صاحبته انقطاعات في سلاسل الإمداد، أن يفضي إلى انخفاض في الناتج العالمي قدره 0,3% العام القادم. وإلى جانب ذلك، هناك أربع مخاطر سلبية تأتينا ببطء وتبعث على القلق بصفة خاصة:

1– الذكاء الاصطناعي، طفرة واعدة أم خطر لائح؟

طفرة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي اليوم تردد أصداء ازدهار الدوت كوم في أواخر التسعينات. والتفاؤل يحفز الاستثمارات التكنولوجية، ويرفع تقييمات الأسهم، وينعش الاستهلاك من خلال مكاسب رأس المال. وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الفائدة المحايد الحقيقي. واستمرار هذه الطفرة بغزارة قد يقتضي تشديد السياسة النقدية تماما كما كان عليه الحال في أواخر تسعينات القرن الماضي.

ولكن هناك وجه آخر أيضا. قد تتجه الأسواق إلى تعديل حاد للأسعار، خاصة إذا لم يستطع الذكاء الاصطناعي أن يبرر التوقعات بتحقيق أرباح هائلة. وسوف يؤثر ذلك بشكل ملموس على الثروة ويكبح الاستهلاك، وربما ترددت أصداء الآثار المعاكسة في أرجاء النظام المالي.

2– الصين وكفاحها الهيكلي

تظل الآفاق في الصين باعثة على القلق، فلا يزال قطاع العقارات متزعزعا بعد مُضي أربع سنوات على انفجار فقاعة العقارات. فالمخاطر على الاستقرار المالي كبيرة وآخذة في الارتفاع في حين تواصل الاستثمارات العقارية الانكماش، وبوجه عام لا يزال الطلب على الائتمان ضعيفا، والاقتصاد متأرجح على حافة فخ دوامة من الدين والانكماش. وساهمت صادراتها من الصناعات التحويلية في دعم النمو، ولكن من الصعب معرفة إلى متى سيدوم هذا الأمر. وحتى التحول نحو الاستثمار في قطاعات استراتيجية جديدة مثل السيارات الكهربائية والألواح الشمسية بالاستفادة من الدعم الواسع، مع زيادة الإنتاجية في هذه القطاعات، ربما ساهم في سوء توزيع الموارد بشكل كبير ككل وضعف مكاسب الإنتاجية الكلية. وعلى مستوى البلدان المختلفة، يمكن للسياسة الصناعية المساعدة على زيادة الإنتاج في قطاعات مستهدفة ولكن ينبغي التعامل معها بعناية لأنها غالبا ما تجلب معها تكاليف مالية كبيرة ومستترة وتداعيات محتملة.

3– ضغوط مالية متصاعدة

يواجه كثير من الحكومات، بما فيها بعض الاقتصادات المتقدمة الكبرى، ضغوطا مالية متزايدة ولم يحقق سوى تقدم محدود في إعادة بناء الحيز المالي. فإذا لم يُتَّخَذ إجراء فوري، ستزداد الضائقة المالية حدة نتيجة لبطء النمو الاقتصادي، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، إلى جانب ارتفاع الديون والاحتياجات الجديدة إلى الإنفاق على الدفاع والأمن الاقتصادي والمناخ. وتتعرض البلدان منخفضة الدخل للمخاطر بصفة خاصة، برغم جهودها لتحسين أرصدتها الأولية، حيث تواجه احتمالات انخفاض تدفقات المعونة بشكل كبير. ويظل كثير من البلدان الأفقر يعاني من آثار غائرة سببتها الصدمات في السنوات الخمس الأخيرة. وقد تفضي محدودية الفرص المتاحة إلى إشعال القلاقل الاجتماعية ولا سيما بين الشباب العاطلين عن العمل.

4– مصداقية المؤسسات في خطر

مع زيادة شدة القيود على المالية العامة، يواجه كثير من المؤسسات ضغوطا سياسية متزايدة. ففي حالة البنوك المركزية، نجد الضغوط لتيسير السياسة النقدية، سواء لدعم الاقتصاد على حساب استقرار الأسعار، أو لخفض تكاليف خدمة الدين، تأتي دائما بنتائج عكسية. وقد ينتج عن ذلك انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في

الأجل القصير، إلا أن معدلات التضخم والتوقعات التضخمية ترتفع في نهاية المطاف إلى مستويات تفوق المستويات المواتية. وتساعد الثقة في البنوك المركزية على تثبيت التوقعات التضخمية ولا سيما في خضم الصدمات، كما رأينا أثناء أزمة تكلفة المعيشة. ومع تآكل استقلاليتها، سوف تتلاشى مصداقيتها التي تحققت بشق الأنفس على مدار عقود، فيصبح الاستقرار الاقتصاد الكلي والمالي عُرضة للخطر.

السياسات الصحيحة

في حين أن مخاطر التطورات السلبية هي المهيمنة، هناك بضع تطورات مهمة يمكنها أن تجعل الآفاق مشرقة بسرعة. أولا، تسوية مسألة عدم اليقين بشأن السياسات والحد منه سيعطي دفعة هائلة ترفع الاقتصاد العالمي. ومن شأن زيادة الوضوح والاستقرار في الاتفاقات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف أن ترفع الناتج العالمي بمقدار 0,4 في المئة في المستقبل القريب جدا. والعودة إلى التعريفات الجمركية المنخفضة، التي كانت سائدة قبل يناير 2025، بناء على هذه الاتفاقات يضيف المزيد إلى احتمالات تجاوز التوقعات، بنحو 0,3 في المئة. وثانيا، فضلا على آثاره على الاستثمار، يمكن للذكاء الاصطناعي رفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وفي ظل فرضيات معتدلة، يمكن زيادة الناتج العالمي بنحو 1 في المئة في الأجل القريب بفضل الآثار المجمعة من تراجع عدم اليقين وانخفاض التعريفات الجمركية والذكاء الاصطناعي.

ويؤكد ذلك كيف يمكننا تحسين آفاق النمو بانتهاج السياسات التي تساعد على استعادة الثقة والقدرة على التنبؤ. وفي حالة السياسة التجارية، ينبغي أن يكون الهدف هو الحد من عدم اليقين ووضع قواعد واضحة وشفافة تعكس الطبيعة المتغيرة للعلاقات التجارية، وتتطلع إلى تعميق الروابط التجارية حيث أمكن. وتجنُّب معظم البلدان حتى الآن اللجوء إلى اتخاذ إجراءات انتقامية وسعيها إلى عقد صفقات تجارية أفضل يعطينا بصيصا من الأمل.

ويتعين أن يصاحب ذلك تحسُّن السياسات المحلية الذي سيكون له تأثير كبير كذلك على الحد من الاختلالات العالمية. وحيث تدعو الحاجة، ينبغي أن تهدف سياسة المالية العامة إلى الحد من مواطن الضعف. وينبغي تحقيق ذلك بالتدريج وعلى أساس موثوق، غير أنه يجب على الحكومات ألا تتأخر أكثر من ذلك. ويشكل تحسين كفاءة الإنفاق العام سبيلا مهما لتشجيع الاستثمارات الخاصة. وينبغي أن تظل السياسة النقدية مستقلة وشفافة وأن تُصَمَّم لتحقيق هدف رئيسي هو المحافظة على استقرار الأسعار.

وإلى جانب الاستقرار على المدى القصير، يجب علينا استثمار المزيد في المستقبل. وينبغي للحكومات أن تمكن رواد الأعمال في القطاع الخاص من الابتكار والازدهار. فالإنتاجية تدعم النمو المستدام، وتقدم الذكاء الاصطناعي، إذا توافرت له آليات الحماية السليمة، يمكن أن يساعد على رفع الاحتمالات على المدى المتوسط. وفي حين أن السياسات الصناعية القطاعية تزداد جاذبية لصناع السياسات، فسياسات دعم التعليم والبحوث العامة والبنية التحتية والحوكمة والاستقرار المالي والتنظيم الذكي الذي يوازن بين الابتكار وإدارة المخاطر تخط مسارا أفضل وأقل تكلفة.

باختصار يمكن القول إنّ وجود نظام متعدد الأطراف عملي وقابل للتطويع ومعزز للتعاون يمكن أن يساعد على مجابهة هذه التحديات.

آفاق النمو الاقتصادي العالمي آخذة في التطور مع تغير السياسة التجارية

تعديل التوقعات للنمو العالمي، مقارنة بعدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ تراكمي ٢٠٢٥–٢٠٢٦، نقاط مئوية

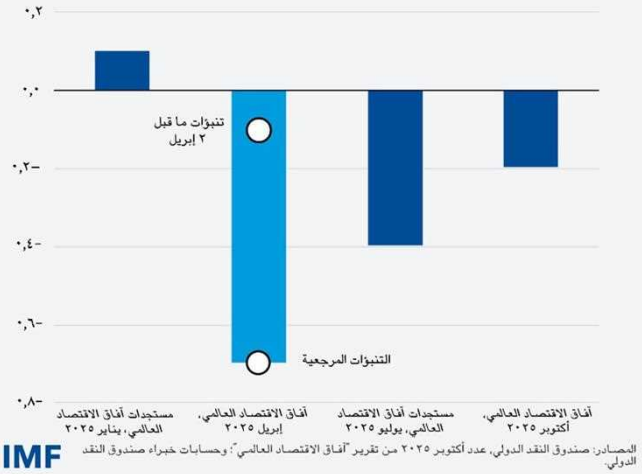

المصادر: صندوق النقد الدولي، عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

طفرة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة تذكر بازدهار الدوت كوم، يمكن أن تسبب مخاطر

المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: ازدهار الدوت كوم بدأ في ١٩٩٥ وطفرة الذكاء الاصطناعي بدأت في ٢٠٢٢. ارتفاع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية في ذروة الانتعاش، بين ١٩٩٩ و٢٠٠٠. وتعكس اللوحة الأولى نسبة السعر إلى الأرباح المعدلة لمراعاة العوامل الدورية في مؤشر تقلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار. وتتألف الاستثمارات الأخرى من استثمارات غير المقيمين مستبعدا منها التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

IMF

سيناريو تنفيذ السياسات الصناعية في قطاع الطاقة: كثير من المفاضلات

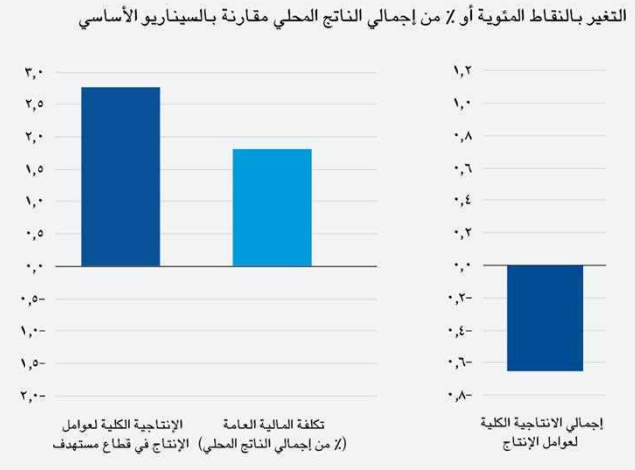

المصادر: صندوق النقد الدولي، الفصل ٣ في عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

IMF

استقلالية البنوك المركزية مطلب أساسي للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي

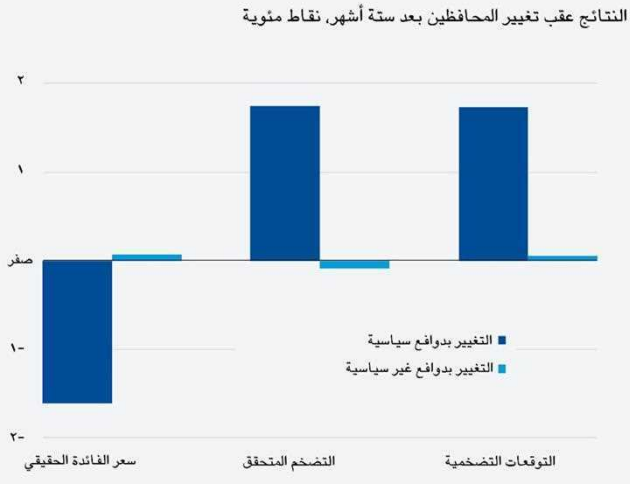

المصادر: صندوق النقد الدولي، الفصل ٢ في عدد أكتوبر من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

IMF

التضخم الأساسي العالمي من المتوقع أن يظل أعلى مما كان متوقعا

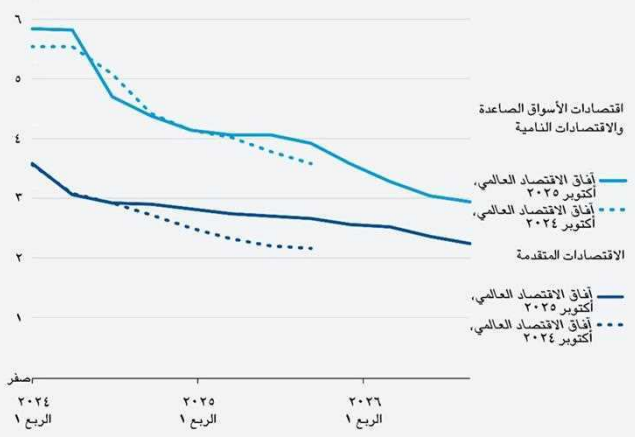

المصادر: صندوق النقد الدولي، عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تُستبعد منها الأرجنتين.

IMF

دور القطاع الخاص العربي ورجال الأعمال في تنفيذ المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي

إعداد: اتحاد الغرف العربية

تُمثّل المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي رافعة استراتيجية لتحقيق التحوّل الرقمي وتعزيز تنافسية الاقتصادات العربية. فوفقاً لتقديرات PwC، يُمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي أن تضيف ما يقارب 320 مليار دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي للشرق الأوسط بحلول عام 2030، أي ما يعادل نحو 2% من إجمالي الفوائد العالمية المتوقعة من هذه التكنولوجيا. وتتصدر السعودية والإمارات هذا المسار، حيث يُتوقع أن تصل مساهمة الذكاء الاصطناعي إلى 135 مليار دولار في السعودية و14% من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات بحلول 2030.

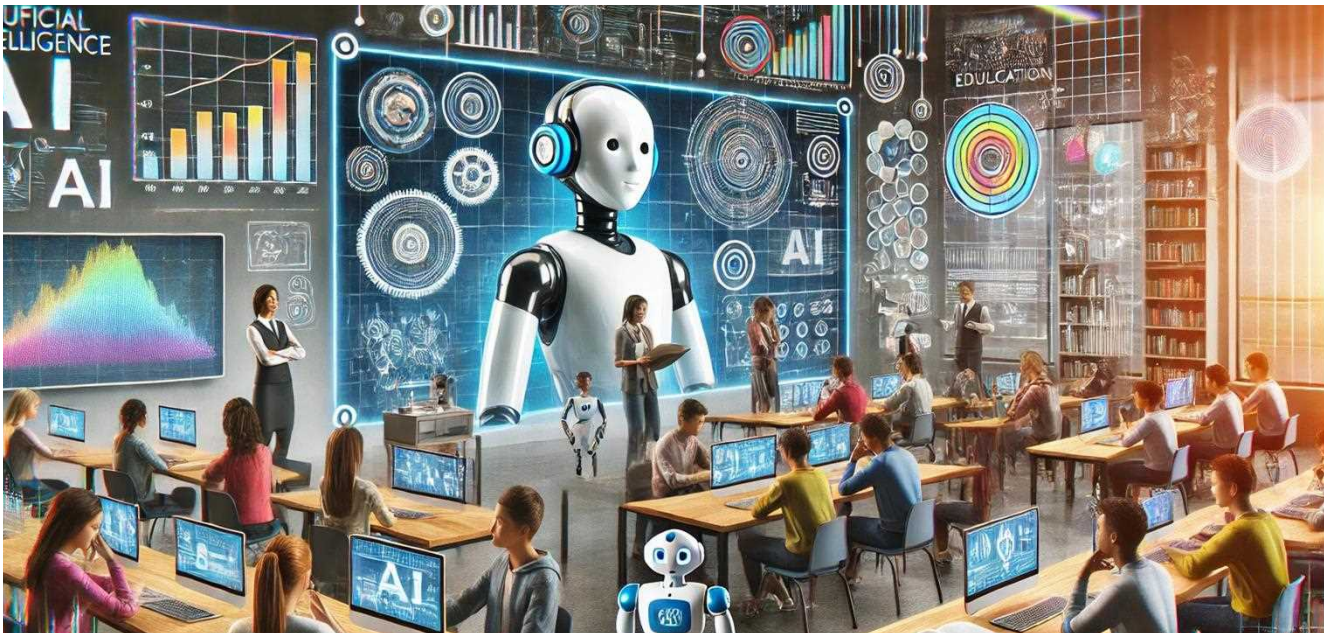

أهمية المبادرة لا تقتصر على الأرقام الاقتصادية فقط، بل تمتد لتشمل:

- **خلق فرص عمل جديدة** في مجالات تحليل البيانات، تطوير النماذج الذكية، والهندسة الرقمية، بما يعالج التحديات المرتبطة ببطالة الشباب في المنطقة.
- **تعزيز الأمن الغذائي والطاقي** من خلال الاعتماد على حلول الذكاء الاصطناعي في الزراعة الذكية، وإدارة الموارد المائية، وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة.
- **دعم البحث والتطوير** عبر شراكات بين الجامعات، القطاع الخاص، والشركات الناشئة، مما يرسّخ مكانة العالم العربي كمساهم في إنتاج المعرفة لا كمستهلك للتكنولوجيا فقط.
- **تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)** عبر تطبيقات تخدم قطاعات الصحة، التعليم، النقل الذكي، والحكومة الرقمية.

وبهذا، تصبح المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي ليست مجرد مشروع تقني فحسب، بل **محركاً للنمو الاقتصادي المستدام**، يسهم في بناء اقتصاد عربي رقمي تنافسي، قادر على استيعاب التحولات العالمية وتوظيفها لصالح التنمية الشاملة.

I. دور القطاع الخاص: شريك لا غنى عنه في تنفيذ المبادرة

يُشكّل القطاع الخاص العربي ركيزة أساسية في تفعيل **المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي**، ليس فقط من خلال التمويل، بل عبر الاستثمار في الابتكار، وتبنّي الحلول الرقمية، وإقامة شراكات عابرة للحدود. تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أكثر من85% **من فرص العمل الجديدة في المنطقة العربية** تُولّدها الشركات الصغيرة والمتوسطة، ما يجعل إشراكها في مسار الذكاء الاصطناعي ضرورة ملحّة لتحقيق أثر واسع.

لقد شهدنا بالفعل دخول شركات عربية كبرى في سباق الاستثمار التكنولوجي:

- في **السعودية**، أُطلق مشروع **HUMAIN** باستثمارات تفوق **40 مليار دولار** لتطوير البنية التحتية والنماذج اللغوية ومراكز البيانات العملاقةفي **الإمارات**، أسس صندوق **MGX** برأسمال يصل إلى **100 مليار دولار** لقيادة الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي والتحالف مع شركات مثل **OpenAI** و**Microsoft**
- أما في **مصر** والمغرب والأردن، فتتزايد مساهمة الشركات الناشئة في تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي بمجالات التعليم الرقمي، الرعاية الصحية، والتجارة الإلكترونية، مدفوعة بنمو سوق التكنولوجيا المالية **(FinTech)** الذي تضاعف حجمه في المنطقة خلال الخمس سنوات الأخيرة.

إن دور القطاع الخاص لا يقف عند الاستثمار فحسب، بل يشمل:

- **بناء الشراكات التكنولوجية الدولية** لنقل المعرفة وتوطين التكنولوجيا.
- **تمويل البحث والتطوير (R&D)** في الجامعات ومراكز الابتكار العربية، بما يضمن خلق بيئة ابتكار مستدامة.
- **احتضان المواهب** عبر التدريب وبناء القدرات، لسد فجوة المهارات الرقمية التي تُقدَّر بـ **2 مليون وظيفة رقمية شاغرة عربياً بحلول 2030** بحسب المنتدى الاقتصادي العالمي.
- **المسؤولية الاجتماعية** بتوظيف الذكاء الاصطناعي في مشاريع ذات بعد تنموي، مثل تحسين الخدمات الصحية والتعليمية للفئات الأقل حظاً.

إن القطاع الخاص، بمرونته واستعداده للمخاطرة، هو **الشريك الذي لا غنى عنه** في تنفيذ المبادرة، وضمان أن تتحوّل من رؤية طموحة إلى واقع ملموس يعزّز الاقتصاد العربي الرقمي ويخدم التنمية المستدامة.

II. دور الغرف العربية واتحاد الغرف العربية: المظلة الجامعة للقطاع الخاص

تمثل **الغرف التجارية العربية**، ومعها **اتحاد الغرف العربية**، الإطار المؤسسي الأوسع القادر على توحيد صوت القطاع الخاص العربي وتوجيه طاقاته نحو تنفيذ المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي. فالقطاع الخاص لا يحتاج فقط إلى بيئة استثمارية داعمة، بل إلى **مظلة جامعة** تُنسّق الجهود، وتبني شراكات عابرة للحدود، وتضمن تكامل المبادرات الوطنية في رؤية عربية مشتركة.

إن اتحاد الغرف العربية يشكل أكبر شبكة اقتصادية عربية مشتركة. وهو مؤهل لأن يكون:

- **منصة للتنسيق الإقليمي** بين الحكومات ورجال الأعمال لتعزيز تبنّي سياسات داعمة للذكاء الاصطناعي.
- **جسر للتكامل العربي – الدولي** من خلال شراكات استراتيجية مع اتحادات الغرف العالمية، بما يفتح المجال لنقل التكنولوجيا وتوطينها.
- **حاضنة للمشاريع الناشئة** عبر مبادرات التمويل المشترك وبرامج تسريع الأعمال، مستنداً إلى خبرة الغرف في رعاية أكثر من **60% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** في العالم العربي

وبذلك، يصبح اتحاد الغرف العربية **المحرك الجامع** الذي يضمن أن تتحول المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي إلى مشروع تكاملي، يستثمر قوة القطاع الخاص ويترجمها إلى مشاريع واقعية تسهم في **النمو الاقتصادي المستدام وبناء اقتصاد عربي رقمي تنافسي.**

III. مقترحات عملية لتفعيل المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي

إطلاق "المختبرات العربية المشتركة للابتكار (Arab AI Labs)"

- مراكز إقليمية موزعة (شمال أفريقيا، الخليج، المشرق) بتمويل مشترك من القطاع الخاص والغرف العربية.
- تركيزها على تطبيقات عملية مرتبطة بالتنمية المستدامة: الزراعة الذكية، الطاقة المتجددة، إدارة المدن.

برنامج "المليون مبرمج عربي في الذكاء الاصطناعي"

- استكمال لمبادرات سابقة مثل "مليون مبرمج عربي" لكن بتركيز خاص على تقنيات الذكاء الاصطناعي، بالتعاون مع شركات مثل **Nvidia** و**Google**.
- يهدف لتدريب مليون شاب عربي خلال 5 سنوات على بناء حلول ذكية محلية.

إنشاء "آلية تمويل مبتكرة – الصكوك الخضراء للذكاء الاصطناعي"

- أداة مالية جديدة يتم من خلالها إصدار صكوك **(Sukuk)** موجهة خصيصاً للاستثمار في مشاريع الذكاء الاصطناعي ذات البعد البيئي والاجتماعي (مثل إدارة الطاقة أو تقليل انبعاثات النقل).
- ستجذب هذه الآلية مستثمرين إقليميين ودوليين وتفتح للقطاع الخاص أبواب تمويل غير تقليدية.

المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي هي رهاننا على المستقبل. نجاحها يتطلب شراكة حقيقية بين الحكومات والقطاع الخاص والغرف العربية. إذا استثمرنا في العقول قبل رؤوس الأموال، سنبني اقتصاداً عربياً رقمياً قادراً على المنافسة عالمياً.

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ...
الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر
غرفة التجارية والصناعة العربية الألمانية

انضم إلينا كعضو واستفيد من خدماتنا الحصرية. يسُرنا في الغرفة دعم أنشطتكم مع الشركات الألمانية

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-11 | Fax: +49-30-27 89 07-49
E-Mail: ghorfa@ghorfa.de

الذكاء الاصطناعي ومعركة الحقيقة:
مكافحة المعلومات المضللة في عصر الوسائط الاصطناعية

إعداد: مروان الحلواني – اتحاد الغرف العربية

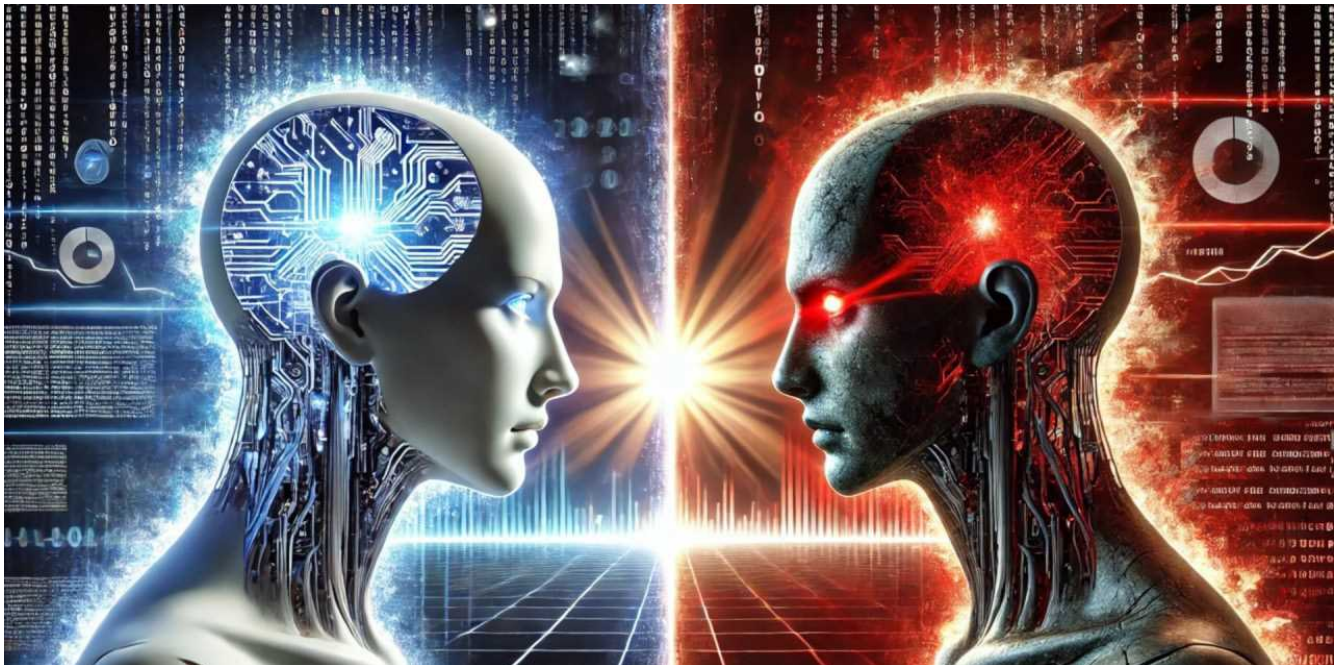

تطورت في السنوات الأخيرة "المعلومات المضللة" من مجرد شائعات وأكاذيب بسيطة إلى محتوى رقمي متطور للغاية، قادر على التأثير في الرأي العام والأسواق المالية، وحتى نتائج الانتخابات. وفي عام 2025، ازدادت هذه التحديات بفعل الوسائط الاصطناعية — مقاطع الفيديو والصوتيات والصور التي يُنتجها الذكاء الاصطناعي — لتخلق عصراً جديدًا حيث "رؤية الشيء لم تعد دليلاً على صحته" وتنتشر على نطاق اليوم مقاطع Deepfake فائقة الواقعية، ونسخ الصوت، والمقالات التي يُنتجها الذكاء الاصطناعي، مما يجعل من الصعب على الأفراد التمييز بين الحقيقة والخيال.

وتظهر استطلاعات أجراها معهد رويترز عام 2025 إلى أن أكثر من 60% من البالغين في أوروبا وأمريكا الشمالية يعانون صعوبة في التمييز بين المحتوى الحقيقي والمحتوى الذي أنتجه الذكاء الاصطناعي، مقارنة بنسبة 35% عام 2022. مما بات يهدد أسس الديمقراطية نفسها، حيث يكافح الأفراد لتحديد المصادر الموثوقة.

وعزز الذكاء الاصطناعي هذه المشكلة بشكل فريد، على عكس أشكال المعلومات المضللة السابقة، حيث يمكن للمحتوى الذي يُنتجه الذكاء الاصطناعي محاكاة أشخاص حقيقيين، ومواقع حقيقية، وحوارات واقعية على نطاق واسع. وهذا ما جعل القدرة على التلاعب السريع والمقنّع للمعلومات المضللة أصعب في الكشف وأكثر تأثيراً من أي وقت مضى. وبالتالي فإنه دون وجود تدابير مضادة فعّالة، قد يواجه المجتمع أزمة طويلة الأمد في الثقة بالمعلومات والمؤسسات ووسائل الإعلام نفسها.

من المعلومات المضللة إلى الإقناع العميق

الوسائط الاصطناعية ليست مجرد معلومات خاطئة، بل هي محتوىً يبدو حقيقيًا بما يكفي للتأثير في المعتقدات. إذ يمكن لمنصات مثل Sora 2 من OpenAI إنشاء مزامنة شفاه واقعية، وتكرار الأصوات، وإبراز تعبيرات الوجه بعدة لغات، لإنتاج محتوى يُنتج بالذكاء الاصطناعي يكاد يكون غير قابل للتمييز عن الواقع. فخلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2024، انتشرت عدة مقاطع فيديو مُنتجة بالذكاء الاصطناعي على وسائل التواصل الاجتماعي تُظهر المرشحين وهم يدلون بتصريحات لم تصدر عنهم في الواقع. وحدثت حملات مماثلة في أوروبا والهند، مما أدى إلى ارتباك الناخبين ودفع السلطات لإصدار توضيحات. وتستغل Deepfake الانحياز النفسي المعروف باسم «تأثير وهم الحقيقة»، حيث يزيد التعرّض المتكرر للمعلومات من مدى اعتقاد الأفراد بصحتها — حتى عندما تكون هذه المعلومات خاطئة.

وبعيدًا عن السياسة، استُخدمت الوسائط الناتجة عن الذكاء الاصطناعي لأغراض التلاعب الشخصي، حيث تعرض مشاهير ومؤثرون وأفراد عاديون لمحتوى اصطناعي تم إنشاؤه دون موافقتهم، ما أثر على سمعتهم وإحداث أضرار نفسية لهم. ولا يكمن الخطر فقط في النية الخبيثة المتعمدة، بل أيضًا في إمكانية الانتشار السريع وغير المنضبط عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تُعطي الخوارزميات الأولوية للتفاعل على حساب الدقة.

العواقب الواقعية

لقد كانت العواقب الواقعية للوسائط الاصطناعية كبيرة بالفعل. فعلى سبيل المثال، قام ممثلوا «بوليوود» أبيشيك باتشان وأيشواريا راي باتشان بمقاضاة «يوتيوب» لبثّه محتوى Deepfake من إنتاج الذكاء الاصطناعي دون موافقتهم، مما أدى لتعرضهم لأضرار مالية بسبب تداول الصور المُعدّلة على نطاق واسع، مما يوضّح مدى تقاطع الضرر الشخصي مع سوء استخدام التكنولوجيا.

كما شهدت عمليات الاحتيال المالي المرتبطة ب Deepfake ارتفاعًا كبيراً. ففي عام 2025، تم الإبلاغ عن أكثر من 300 حادثة Deepfake، مقارنة بـ 50 حادثة فقط عام 2024. وشكلت عمليات الاحتيال المرتبطة بالمشاهير أكثر من ثلث هذه الحوادث، بينما استُخدمت محاكاة الصوت بالذكاء الاصطناعي لانتحال صفة المسؤولين في مخططات احتيالية للشركات، ما أدى إلى خسائر مالية كبيرة.

بدورها واجهت الصحافة تحدّيات فريدة، إذ لم تعد غرف الأخبار تتحقق فقط من النصوص والصور، بل أصبحت بحاجة للتحقق من مقاطع الفيديو والصوت أيضًا. فغالبًا ما تتطلب التحقيقات التعاون مع شركات التكنولوجيا والخبراء الجنائيين لتحديد المواد التي أنتجها الذكاء الاصطناعي، مما أدى إلى تباطؤ عملية التغطية الإخبارية وزيادة تكاليف التشغيل، مع ارتفاع المخاطر المرتبطة بالدقة.

الاستجابات التنظيمية

تعمل حكومات العالم على مواجهة التحديات الناجمة عن Deepfake، ففي الولايات المتحدة مثلاً، ينص قانون الشفافية في الذكاء الاصطناعي المتقدم (TFAIA) على إلزام شركات الذكاء الاصطناعي بالإفصاح عن بروتوكولات السلامة، والإبلاغ عن الحوادث الحرجة، والالتزام بالمعايير الدولية. حيث يسعى القانون لمنع الكوارث واسعة النطاق التي قد يتمكّن الذكاء الاصطناعي من تنفيذها، بما في ذلك الهجمات الإلكترونية، وسوء الاستخدام في المالية أو الرعاية الصحية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي المنحرفة.

وأصبحت كاليفورنيا أول ولاية أمريكية تُسن تشريعات محددة للسلامة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، إذ تقدم حماية للمبلغين عن المخالفات ونظامًا للإبلاغ عبر مكتب خدمات الطوارئ، على الرغم من أن التقارير تقتصر على الحالات التي تسبب أضراراً جسدية.

أما على الصعيد الدولي، فقد أقرّ الاتحاد الأوروبي قانوناً للذكاء الاصطناعي، والذي يتطلب وضع علامات واضحة على المحتوى الذي ينتجه الذكاء الاصطناعي، واستخدام العلامات المائية، وتتبع مصدر المحتوى. كما قامت سنغافورة والصين بإجراءات مماثلة،

مع التركيز على الشفافية وحماية المستخدمين. وعلى الرغم من تفاوت التشريعات، فإن الاتجاه العالمي بان على إدراك تام بمدى الخطر الاجتماعي الناتج عن المعلومات المضللة الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، ويبقى التحدي في ضمان تطبيق القوانين بشكل منتظم وتحديثها باستمرار لمواكبة التطور السريع في قدرات الذكاء الاصطناعي.

دور التكنولوجيا في مكافحة المعلومات المضللة

من المفارقات فإن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في مكافحة التهديدات التي يخلقها. فيتم نشر أنظمة الكشف وتقنيات التحقق المستندة إلى «البلوك تشين» وتقنيات العلامات المائية لتحديد الوسائط الاصطناعية والحد من آثارها. فعلى سبيل المثال، يسمح تطبيق Sora من OpenAI للمستخدمين بالتحكم في كيفية ظهور صورهم المولدة بالذكاء الاصطناعي، ما يمنع سوء الاستخدام في سياقات حساسة مثل الرسائل السياسية أو المحتوى الصريح.

كذلك استثمرت منصات رئيسية مثل يوتيوب، وميتا، وتيك توك في خوارزميات الكشف المدفوعة بالذكاء الاصطناعي للإشارة إلى الوسائط المحتمل تعديلها. وعلى الرغم من هذه الجهود، يظل «سباق التسلح» بين إنشاء المحتوى والكشف عنه تحديًا مستمراً. ومع تزايد تطور الذكاء الاصطناعي، يجب أن تتطور أدوات الكشف بشكل مستمر، مما يتطلب تعاونًا بين الشركات والحكومات والباحثين المستقلين.

لكنّ التكنولوجيا وحدها لا تكفي، فمن خلال دمج الرقابة التنظيمية، وسياسات المنصات، والوعي العام يمكن للمجتمع مواجهة حجم وتعقيد المعلومات المضللة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي بشكل فعال.

محو الأمية الإعلامية والمرونة المجتمعية

يعّد التعليم وتعزيز وعي الجمهور عنصرين أساسيين للتقليل من تأثير الوسائط الاصطناعية. إذ تزود برامج محو الأمية الإعلامية المواطنين بالمهارات الضرورية لتقييم المعلومات بشكل نقدي، والتعرف على المحتوى المعدّل، واتخاذ القرارات الواعية. وذلك في ظل توجّه المدارس والمنظّمات غير الحكومية والمبادرات الحكومية إلى توسيع نطاق مناهج التعليم الرقمي على مستوى العالم.

ولقد أثبتت حملات التوعية العامة، ومنصات التحقق من الحقائق، والأدوات المدمجة في وسائل التواصل الاجتماعي فعاليتها في

الحد من تأثير المعلومات المضللة. فعلى سبيل المثال، بات يمكن للأشخاص التمييز بين المحتوى الحقيقي أو المحتوى الزائف المولّد بالذكاء الاصطناعي. فكلما زاد وعي الأفراد بهذه المهارات، أصبح من الصعب التأثير عليهم بالمحتوى المزيف، وقلّ في المقابل تأثير الدعاية المضللة أو مقاطع الفيديو المصممة لإيهامهم بالحقيقة. وهذا الوعي يجعل المجتمع أكثر قدرة على مقاومة التلاعب، ويحافظ على مصداقية المعلومات، ويجعل الثقة في الأخبار الحقيقية أقوى. لذلك، فإن تعلّم التحقق والتفكير النقدي لا يعد رفاهية، بل ضرورة توازي أهمية أي قوانين أو تقنيات تُطبق لمواجهة التحديات الحديثة للذكاء الاصطناعي والمعلومات المضللة.

الخاتمة – استعادة الثقة في العصر الرقمي

يمثّل الانتشار الواسع للوسائط الاصطناعية إنجازاً تكنولوجيًا مذهلًا، لكنه في الوقت نفسه يشكل تحديًا اجتماعيًا حقيقيًا. فالمعلومات المضللة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي لم تعد مجرد أخبار خاطئة، بل أصبحت قادرة على التأثير في ثقة الناس بالمعلومات، وفي القرارات السياسية والاجتماعية، وحتى في تماسك المجتمعات. وبالتالي يفرض هذا الوضع على المجتمع مواجهة المخاطر بشكل جاد ومنهجي، لا بمجرد الاعتماد على الصدفة أو الوعي الفردي. ولمواجهة هذه التحديات، يحتاج المجتمع إلى نهج شامل يقوم على العناصر التالية:

- أولًا، الأطر التنظيمية والقوانين التي تحدد قواعد استخدام الذكاء الاصطناعي وتفرض الشفافية والمساءلة.
- ثانيًا، الأدوات والتقنيات المتقدمة التي تساعد في الكشف عن المحتوى المزيف والتحقق من صحته قبل انتشاره.
- ثالثًا، المبادرات التعليمية وبرامج محو الأمية الإعلامية، التي تمنح الأفراد القدرة على التمييز بين المعلومات الصحيحة والمضللة وفهم أساليب التلاعب الحديثة.

انطلاقاً من كل ذلك فإنّ التعاون بين الحكومات، والشركات التكنولوجية، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني بات ضرورياً لضمان نجاح هذا النهج، إذ من خلال اتخاذ الإجراءات الإستباقية، يمكن للمجتمعات حماية نفسها من التلاعب بالمعلومات، والحفاظ على مصداقية الأخبار، وضمان أن يكون الذكاء الاصطناعي أداة للتمكين والتطوير، وليس وسيلة للخداع والتضليل.

وفي النهاية، فإنّ على كل فرد ومؤسسة تحمّل المسؤولية في هذا العصر الرقمي من خلال توخي الحذر، والتحقق المستمر، وتعليم الآخرين على القيام بالمثل. فالثقة ليست شيئًا يُمنح، بل تُبنى بالوعي والممارسة، ومع تضافر الجهود، يمكن تحويل الذكاء الاصطناعي إلى قوة إيجابية تعزز الحقيقة وتمنح المجتمع الأمان والوضوح في المعلومات.

العولمة وتأثيراتها على العلاقات الدبلوماسية الدولية

إعداد: فؤاد الصباغ، كاتب وباحث اقتصادي– تونس

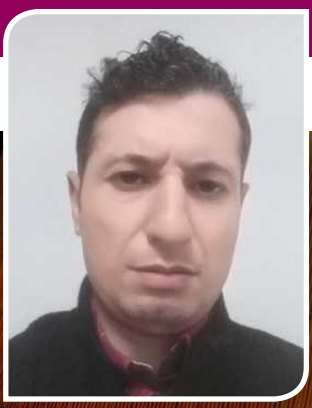

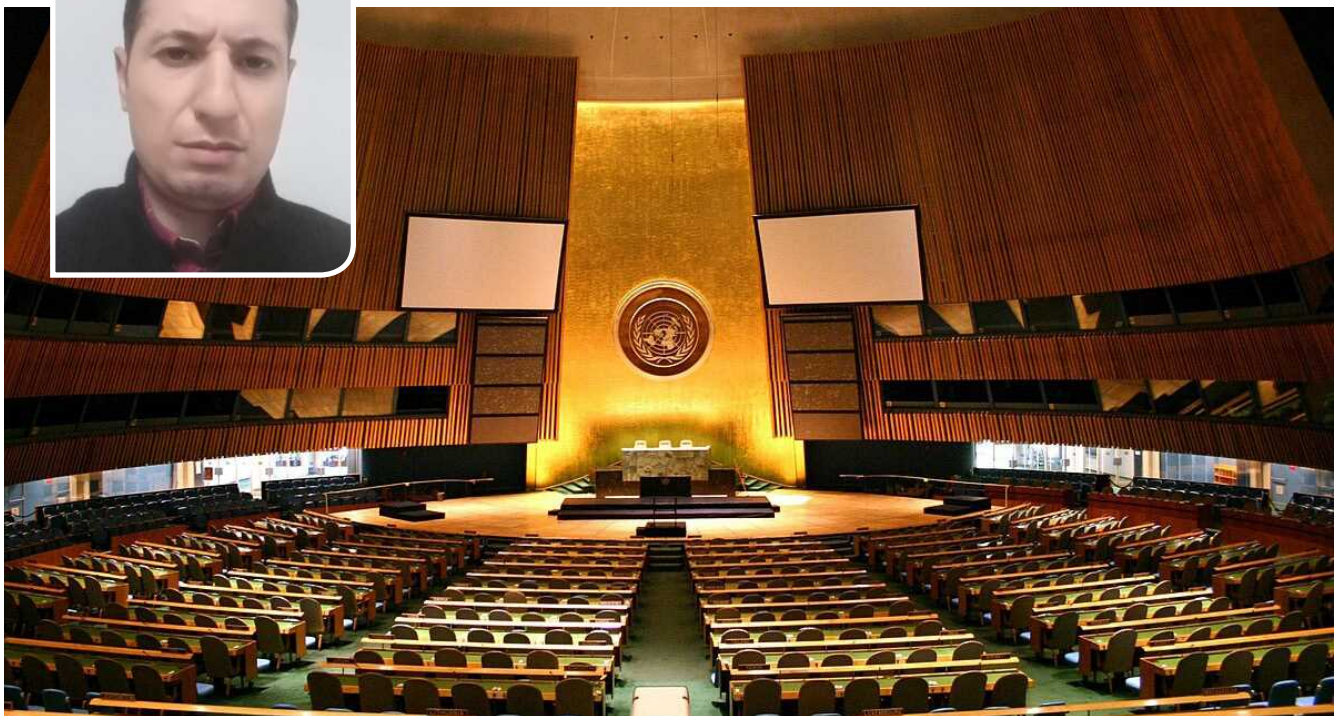

يعود تاريخ الدبلوماسية إلى الزمن البعيد تقريبا إلى العصر البرونزي أي قبل 3000 سنة من ميلاد المسيح، عندما كانت الشعوب تتبادل الهدايا السخية بينها كرمز للسلام وللمحبة والاستقرار. فتاريخ الدبلوماسية الدولية شهد العديد من التطورات مع مرور الزمن وذلك مواكبة لما عرفته البشرية من تغيرات جذرية في نمط حياتها ومعاملاتها اليومية مع بقية شعوب العالم. كما شهدت حقبة الرسول محمد صلي الله عليه وسلم في الدول العربية نشاطا مكثفا للدبلوماسية بحيث كان يخاطب الأمم بمراسلات يرسلها عن طريق مرسول خاص، ولعل أبرزها تلك الرسالة التي وجهها إلى هرقل عظيم الروم يدعوه فيها إلى السلام.

فمفهوم الدبلوماسية التقليدية بعد الحرب العالمية الثانية كان ينطبق بشكل أساسي على الجهات الفاعلة الحكومية، إلا أن نهاية الحرب الباردة ومع تقدم ظاهرة العولمة برزت أنواع جديدة من الجهات الفاعلة في العلاقات الدولية والدبلوماسية نذكر أهمها المنظمات الاقتصادية متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والتي تعتبر من الفئة الأولى على الصعيد العالمي. فتلك المؤسسات المالية الدولية التي أنشأت من مخرجات قمة البريتن وودز أضحت تلعب دورا سياسيا موازيا إلى جانب دورها الاقتصادي الدولي بحيث أصبحت تدافع عن مواقفها الخاصة وتدفع نحو تنفيذ برامج إصلاحات هيكلية وسياسات اقتصادية. أما الفئة الثانية تشمل المؤسسات التي كان من المفترض في الأصل أن تلعب دوراً استشاريًا، وإنتاج المعرفة وتبادل المعلومات، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنتدى الاقتصادي العالمي بسويسرا، وغرفة التجارة الدولية، إلا أن هذا النوع الثاني قد تأثر بشكل كبير بالجهات الفاعلة على غرار القطاع الخاص والشركات الدولية متعددة الجنسيات، كما أصبحت تلك الفئة الثانية من المؤسسات تقترح أيضًا تغييرات على الإطار الاقتصادي الدولي وتضع للدول الأعضاء برامج تنفيذية في صلب اقتصادياتها الوطنية.

الدبلوماسية الدولية والتطورات التكنولوجية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ونشأة منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، اعتمدت الدبلوماسية الدولية على آلية هرمية، مُنظمة حسب الدول الأعضاء التي تنتمي إليها، والتي اعتبرها تلك الدول شرعية. إلا أنه في المقابل تُؤسس العديد من الدول الأعضاء سياساتها الخارجية دون موافقة الأمم المتحدة، ولا تُفكر في اللجوء إليها إلا في أوقات الأزمات الدبلوماسية. أما في مجال العلاقات الدولية، فقد ظهر مصطلح الدبلوماسية العامة في منتصف الستينيات وذلك لوصف إدارة السياسة الخارجية الموجهة إلى الشعوب الأجنبية، إما من خلال وسائل الإعلام التي تُبث بلغاتها وعلى أراضيها، أو من خلال شبكات ثقافية وإنسانية متنوعة داخل المناطق المعنية. فمنذ نشأة الدول القومية، اعتُبرت المؤسسات الرسمية والحكومية الفاعل الرئيسي في الدبلوماسية الدولية، وضمنت المؤسسات الدولية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وحدها شرعية الاتفاقيات بين مختلف الدول.

فعلى مدار تاريخ الدبلوماسية الدولية الحديثة، اقتصر دور الجهات الرسمية الحكومية على التفاوض بشأن السياسات الخارجية وتنفيذها، وذلك من خلال وزارات الخارجية وممثلي الدول بالخارج وتم توقيع جميع التدابير الرامية إلى تحسين تلك العلاقات بين الدول. أما اليوم فقد شهدت الدبلوماسية الدولية تغيرات عديدة ومتنوعة واكبتها بروز أجيال من التطورات التكنولوجية والتقدم في وسائل الاتصالات السمعية والبصرية. فالثورة التكنولوجية الحديثة خاصة من خلال بروز الإنترنت كوسيلة للتواصل والاتصال أصبحت بدورها تلعب دوراً حاسمًا في تطور استراتيجيات العلاقات الدبلوماسية الدولية بين مختلف دول العالم. فتلك التكنولوجيات الحديثة أدت إلى ظهور أطراف فاعلة جديدة وصعود قوى عظمى في العلاقات الدبلوماسية الدولية وإلى إحداث تغيير جذري في الأنماط الراسخة بين مختلف دول العالم.

الإنترنت والهاتف المحمول أو "السلاح" الدبلوماسي الجديد

يعتبر تاريخ الإنترنت حديثا نسبيًا، ومع ذلك يعتبره البعض ثورةً تكنولوجية واجتماعيةً جديدةً في حضارتنا. فمنذ سنة 1991 إلى غاية الآن استمر ازدهار العصر الرقمي والصناعة الرقمية وذلك من خلال تطور محتوى الشبكة الإلكترونية وظهور العديد من المواقع والبرامج في صلبها، وأيضا انتشر استعمال البريد الإلكتروني والمنتديات، والآن المدونات وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي. فتطور تلك التكنولوجيات الحديثة ووسائل الاتصالات الرقمية باستمرار أدت بالنتيجة إلى ضرورة التواجد الدبلوماسي وخاصة إعلام وزارات الخارجية على شبكات التواصل الاجتماعي الرئيسية. كذلك أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي لها تأثير على المفاوضات والعلاقات الدبلوماسية الدولية. أيضا من السمات الأخرى لتطور التقنيات الرقمية، وخاصة الانتشار الكبير بين مستخدمين شبكة الإنترنت نجد نمو شبكات التمرد والاحتجاج التي ظهرت خلال فترة ما يعرف بالربيع العربي ولا شك أن أشهر تلك المجموعات هي "أنونيموس"، التي اخترقت العديد من المواقع الحكومية خلال الثورات العربية.

كما شهد نهاية القرن العشرين ظهور الهاتف المحمول بحيث يمتلك اليوم ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان العالم هواتف محمولة، ومن المتوقع أن يتجاوز عدد المشتركين في جميع أنحاء العالم "قريبًا" عدد سكان العالم. كما تشير تلك الثورة التكنولوجية إلى تغييرات جوهرية في سلوك المواطنين، ويجب على الحكومات مراعاة تطور تلك التقنيات في تنفيذ سياستها الخارجية وتطبيق دبلوماسيتها الاقتصادية والثقافية. كما تسهل تلك الوسائل في الترويج للمنتجات الوطنية وربط قنوات تواصل مباشرة مع رجال الأعمال وتنظيم تظاهرات وفعاليات دولية.

العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على المفاوضات الدولية

لم يعد اليوم هناك شك لدى مراقبي الساحة الدولية في أن الاقتصاد

أصبح أحد المجالات الرئيسية للنشاط الدبلوماسي خاصة في ظل العولمة والتحرر الكلي للأسواق العالمية. فالعولمة الاقتصادية أحدثت اضطرابًا شاملًا في إطار العمل الخارجي للدول وفي العلاقات الدولية، إذ أصبحت تقلل من سلطة الدول لصالح الجهات الفاعلة الخاصة. كما أدت عولمة التجارة إلى زيادة المبادلات التجارية والاتفاقيات الدولية، وهكذا تطورت الدبلوماسية مواكبةً بذلك التطورات التجارية والتكنولوجية. وصولًا إلى يومنا هذا، حيث يلعب انتشار وسائل الاتصال دوراً حاسمًا في السياسة العالمية، مما خلق بدوره نشاطا مكثفا للدبلوماسية الاقتصادية والتي كان من أهم أسباب ظهورها هو انتشار العولمة الاقتصادية وتزايد تأثيراتها على المفاوضات بين الدول وإبرام الصفقات والترويج للمنتجات والأهم في تشكل التكتلات الاقتصادية الكبرى.

الثقافة أداة استراتيجية محورية في العلاقات الدولية

برزت الدبلوماسية الثقافية كأداة استراتيجية محورية في العلاقات الدولية، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة، عندما أصبحت الثقافة أداة للتنافس الجيوسياسي. ومع انتشار العولمة والثورة الرقمية، اكتسبت الثقافة أهمية كبرى كوسيلة للتأثير (القوة الناعمة)، خاصة بعد اعتماد إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي سنة 2001. فالثقافة تستخدمها الدول اليوم لتعزيز صورتها بالخارج، وتعزيز جاذبيتها، والدفاع عن مصالحها الاقتصادية والسياسية. كما يشهد مجال الدبلوماسية الثقافية تحولاتٍ كبرى خاصة في ظل العولمة الرقمية وبروز تلك التكنولوجيات الحديثة التي تسهل من وصول المعلومات لكافة مستخدميها. فالعولمة وسرعة تداول المعرفة والنماذج الثقافية ونشرها، ودور وسائل الإعلام الجديدة واستخداماتها، والتزام شعوب العالم بالحفاظ على التنوع الثقافي تعتبر كلها تحدياتٌ تُواجه العمل الثقافي. فقد اعتُبرت الثقافة، إلى جانب الاقتصاد والبيئة والقضايا الاجتماعية، الركيزة الرابعة للتنمية في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ سنة 2002، ولا يُمكن تفسيرها إلا من منظور عالمي في القرن الحادي والعشرين.

فالعولمة، بمعناها الثقافي الأوسع تمثل عملية عالمية تساهم في سرعة وسهولة تداول الأفكار والمعلومات وفي توحيد أشكال الفنون والعادات الثقافية عبر مختلف المناطق الجغرافية الثقافية في العالم. كما تؤثر ظاهرة العولمة على جميع جوانب المجتمع الحديث. ومن أهم تحديات الدبلوماسية الثقافية في ظل العولمة يتلخص في مدى تكيف الدولة التي تدافع عن مصالحها مع جميع الاضطرابات التي تُهدد استدامة خصوصياتها الثقافية، وجاذبيتها، ونشرها من خلال وسائل تُسهّل استقبالها وفهمها، وتُعزز أيضًا الطلب عليها وتحدد هدفها. ففي هذا السياق، ومع أخذ ذلك في الاعتبار، اكتسبت القضايا المتعلقة بالأعراف والثقافة أهمية متزايدة في العلاقات الدولية وتحتل الشؤون الثقافية الآن مكانة غير مسبوقة في السياسة الخارجية لعدد كبير من الدول حول العالم، التي بدأت ترى في إبراز أعرافها الثقافية وسيلةً فعّالة لتعزيز نفوذها الدولي. فعلى سبيل المثال، وسّعت الولايات المتحدة بشكل كبير البعد الثقافي في سياستها الخارجية، وتعتمد بشكل متزايد على هذا البعد الجديد من دبلوماسيتها للحفاظ على مكانتها الدولية.

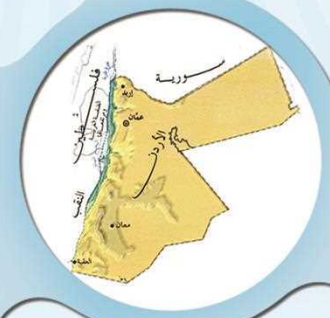

- قيادة حكيمة — Wise Leadership
- التعايش الديني المميز — Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة — Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة — Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي — Market Economy & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية — Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز — Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى — Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة — Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة — Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment

الرويا Vision

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـي مما يحقق التنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

المخلافي: حجم التبادل التجاري بين الكويت وألمانيا يتجاوز 1.5 مليار دولار سنويا

أكد المدير العام المساعد في غرفة تجارة وصناعة الكويت عماد الزيد أهمية تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص الكويتي والشركات الألمانية. وأشار خلال زيارة وفد تجاري اقتصادي من ألمانيا، إلى أنّ هذه الزيارة تجسد متانة العلاقات الكويتية – الألمانية وما تحمله من فرص للتعاون المشترك في مجالات التكنولوجيا والطاقة.

من جهته، نوّه الأمين العام لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية عبد العزيز المخلافي خلال اللقاء، إلى عمق العلاقات الاقتصادية التي تجمع البلدين وأهمية تعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا والطاقة والتحول الرقمي. مؤكدا أن دولة الكويت تعد شريكا مهما للاقتصاد الألماني إذ يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 1.5 مليار دولار سنويا معظمها صادرات ألمانية إلى السوق الكويتية.

وكان زار وفد وزاري من جمهورية تشاد، غرفة تجارة وصناعة الكويت، ضم وزير البنية التحتية وصيانة الطرق، أمير ادريس كوردا، ووزير التربية وترقية المواطنة الدكتور أبوبكر الصديق شرومة، ووزير الإنتاج والتصنيع الزراعي كيدا بالا، والوزيرة المنتدبة

المكلفة بالاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، فاطمة حرم أصيل.

وأكد الوفد اهتمام دولة تشاد بتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث تولي الحكومة اهتماماً كبيراً بالخطة التنموية 2030 والتي تشمل مشاريع استراتيجية معروضة للقطاع الخاص بقيمة 30 مليار دولار، تهدف إلى تنمية الجمهورية في شتى المجالات، أهمها البنية التحتية، الطرق، الموانئ، التعليم، التكنولوجيا، المعادن، والزراعة، المواد الغذائية، الأسمدة وغيرها من القطاعات.

النمسا وألمانيا تفتحان أبواب الاستثمار في سورية

عقدت فعاليات الملتقى الاقتصادي السوري النمساوي الألماني 2025 في فندق غولدن المزة بدمشق، بحضور ممثلين عن الهيئات الاقتصادية السورية، بالإضافة إلى رجال أعمال ومستثمرين من كل من النمسا وألمانيا. وهدف الملتقى إلى تعزيز التعاون الاستثماري بين سورية والدول الأوروبية، وتوسيع مجالات التعاون بين الشركات السورية ونظيراتها النمساوية والألمانية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وأكد رئيس اتحاد غرف التجارة السورية علاء عمر العلي، أن الملتقى يمثل نقطة تحول هامة في إعادة تعزيز العلاقات الاقتصادية بين سورية والدول الأوروبية. ونوّه العلي إلى أنّ الملتقى يسعى إلى تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية الكبيرة المتاحة في سورية، مع التركيز على القطاعات الحيوية مثل الطاقة المتجددة، البنية التحتية، والتكنولوجيا الحديثة. وأوضح أن سورية تبذل جهودًا كبيرة لتحسين بيئة الاستثمار، وأنها تتطلع إلى جذب الاستثمارات الأجنبية التي تسهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

الطيب شباب رئيسا جديدا للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة

جرى في العاصمة الجزائرية، تنصيب الطيب شباب رئيسا جديدا للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة خلفا للرئيس السابق كمال حمني، وذلك بإشراف ممثل وزيرة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية أحمد مقراني، وبحضور المدير العام للغرفة إسماعيل شكيب قويدري، بالإضافة إلى ممثلين عن وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، إلى جانب رؤساء غرف التجارة والصناعة في الجزائر.

وعبّر الطيب شباب عن "امتنانه" لاختياره مجددا لهذا المنصب، مؤكدا التزامه بمواصلة الجهود لتعزيز دور الغرفة كشريك أساسي في دعم الاقتصاد الوطني وجعلها فضاء للتشاور والتنسيق بين جميع الفاعلين الاقتصاديين لتطوير مناخ الأعمال وفتح آفاق جديدة للاستثمار، بما ينسجم مع رؤية الدولة لبناء اقتصاد متنوع و مستدام.

ونوّه إلى أهمية تعزيز وتفعيل دور رؤساء الغرف لضمان تمثيل فعال للمؤسسات الاقتصادية في مختلف القطاعات.

اتحاد الغرف الخليجية يناقش مشروع الضمان وتسهيل الاستثمارات

عقد مجلس إدارة اتحاد الغرف الخليجية اجتماعه الـ67، في الكويت، حيث جرى مناقشة مشروع الضمان الخليجي وعدداً من القضايا التي تعزز العمل المشترك بين دول مجلس التعاون، بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي، إلى جانب سبل تعزيز التجارة البينية الخليجية وتسهيل الاستثمارات المتبادلة.

ويُعد مشروع الضمان الخليجي وثيقة تهدف إلى تسهيل انتقال البضائع عبر المنافذ الخليجية، من خلال السماح بدخولها من المنفذ الأول في إحدى دول المجلس، وانتقالها عبر دولة أو مجموعة من الدول الأعضاء، لتُنهى الإجراءات الجمركية في المقصد النهائي وفق آلية الانتقال الخليجي المعتمدة، دون الحاجة إلى تقديم أي مستندات أو دفع ضرائب أو رسوم أو اتخاذ إجراءات جمركية إضافية. كما بحث الاجتماع عدداً من القضايا الاقتصادية التي تسهم في تحقيق التكامل بين دول المجلس، ودعم التعاون المشترك في مجالات التجارة والاستثمار، في ظل التحولات النوعية التي تشهدها اقتصادات دول الخليج من حيث تنويع مصادر الدخل، وتعزيز الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وتطوير الكوادر الوطنية، لمواكبة الموجة العالمية التي يقودها الذكاء الاصطناعي واقتصاد المعرفة.

ميزانية السعودية 2026: نفقات بـ 1.31 تريليون ريال وإيرادات 1.14 تريليون

كشفت وزارة المالية السعودية، عن البيان التمهيدي للميزانية العامة للعام المالي 2026، والذي يتضمّن التقديرات الأولية للإيرادات والنفقات، بالإضافة إلى الأهداف الاستراتيجية الرامية لتعزيز الاستدامة المالية.

وبحسب الوزارة فإنّ التقديرات التمهيدية للعام المالي 2026 تشير إلى أن إجمالي الإيرادات يقدر بنحو 1.147 تريليون ريال. فيما يبلغ إجمالي النفقات نحو1.313 تريليون ريال، مع عجز يقدّر بنحو 165 مليار ريال.

وتظهر التوقعات استمرار نمو الإيرادات لتبلغ نحو 1.294 تريليون ريال بحلول العام 2028. بينما من المرتقب أن ترتفع إجمالي النفقات لتصل إلى ما يقارب 1.419 تريليون ريال خلال ذات العام.

14 مليار دولار سوق نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي 2025

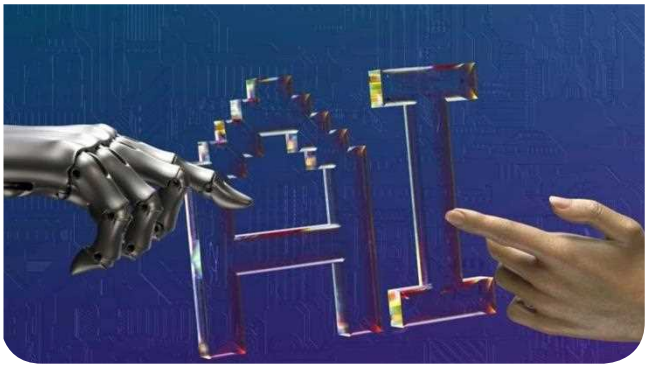

توقعت شركة "جارتنر" في دراسة حديثة صادرة عنها، أن ينمو سوق نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي بنسبة 149.8 في المئة عام 2025، ليتجاوز 14 مليار دولار.

وتتوقع الشركة، أن يستقر السوق بحلول عام 2028 عند معدل نمو سنوي يقدر بنحو 38 في المئة، وذلك مع تنامي اعتماد الذكاء الاصطناعي التوليدي في التطبيقات.

وسيشهد سوق الخوادم المعززة بالذكاء الاصطناعي نمواً بنسبة 90.9 في المئة عام 2025. وبحلول عام 2027، ستكون جميع أجهزة الحوسبة ذات الجودة العالية تقريباً معززة بالذكاء الاصطناعي. ونوهت "جارتنر" إلى ضرورة قيام كل مزود لخدمات التكنولوجيا بإعادة تقييم متطلبات المنافسة والنجاح في المشهد الحالي دائم التطور.

إيلون ماسك.. أول شخص في التاريخ يمتلك نصف تريليون دولار!

تحوّل الرئيس التنفيذي لشركة تسلا إيلون ماسك، إلى أول شخص في التاريخ يحقق صافي ثروة نحو 500 مليار دولار، بفضل انتعاش أسهم شركة تصنيع السيارات الكهربائية، وارتفاع تقييمات الشركات الناشئة الأخرى المملوكة لرائد الأعمال التكنولوجية.

ووفق مؤشر فوربس للملياردريرات فقد بلغت القيمة الصافية لثروة ماسك 499.5 مليار دولار. وتدفع أسهم "تسلا" الزيادة في صافي ثروة ماسك، إذ ارتفعت بأكثر من 14 في المئة هذا العام حتى الآن، وصعدت 4 في المئة تقريبا يوم أمس الأربعاء، لتضيف أكثر من 7 مليارات دولار إلى صافي ثروة ماسك.

ويصعب تقدير ثروة ماسك مقارنة بملياردريرات آخرين، نظرا لكون العديد من شركاته غير مدرجة في البورصة.

صناديق الثروة الخليجية تتصدر الاستثمارات العالمية

تواصل صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط الإنفاق بوتيرة تفوق نظراءها حول العالم للعام الرابع على التوالي، مستحوذة على نحو 40 في المئة من إجمالي التدفقات الاستثمارية، على الرغم من تراجع أسعار النفط.

وأظهرت تقديرات شركة Global SWF، المتخصصة في رصد أنشطة الصناديق السيادية، بلوغ حجم إنفاق حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو 56.3 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، وهو مستوى قريب مما تم تسجيله في الفترة نفسها من عام 2024. وبرزت شركة مبادلة للاستثمار كأكبر المنفقين، باستثمارات بلغت 17.4 مليار دولار منذ مطلع العام وحتى نهاية سبتمبر، تلتها جهاز أبوظبي للاستثمار بـ 9.6 مليار دولار، ثم جهاز قطر للاستثمار بـ 7.6 مليار دولار.

الصين تطلق برنامج تأشيرات لجذب الموهوبين في التكنولوجيا

أطلقت الصين، برنامجًا جديدًا للتأشيرات يهدف إلى جذب المواهب الأجنبية في العلوم والتكنولوجيا، في إطار الجهود التي تبذلها لتتبوأ مكانة رائدة عالميًا في هذين القطاعين متقدمة على الولايات المتحدة.

وتتناقض الخطوة الصينية تمامًا مع السياسة التي اتبعتها واشنطن مؤخرًا، إذ أدخلت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب فجأة الشهر الماضي تعديلات جديدة وباهظة على تأشيراتها المخصصة للعمالة الماهرة.

وتبسّط تأشيرة "كاي" الصينية الجديدة بشكل كبير عملية الهجرة بالنسبة للمؤهلين لها، حيث يحق للمواهب الأجنبية الشابة في مجالي العلوم والتكنولوجيا" التقدم بطلب الحصول على هذه التأشيرة، لكن ما زالت متطلبات السن والخلفية التعليمية والخبرة المهنية غير واضحة.

وأكد رئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ أن الاقتصاد الصيني سيواصل النمو بقوة خلال السنوات المقبلة. متوقعاً أن يتجاوز

الناتج المحلي الإجمالي 170 تريليون يوان (23.9 تريليون دولار) خلال السنوات الخمس المقبلة.

وأوضح رئيس الوزراء الصيني أنّ "الصين ستعمل على توسيع الطلب المحلي وزيادة الاستهلاك الداخلي ليصبح المحرك الرئيسي للنمو. وكذلك سوف تواصل الصين فتح أسواقها أمام الشركات العالمية". وأشار إلى أنّ "تحقيق هذه الأهداف سوف يمثل مساهمة جديدة وهامة في نمو الاقتصاد العالمي".

وكان البنك الدولي، توقع أن ينمو الاقتصاد الصيني بنسبة 4.8 في المئة هذا العام، وهو رقم قريب من الهدف الرسمي البالغ نحو 5 في المئة.

نمو اقتصادات دول الخليج 3.1 في المئة

سجّلت اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نمواً إيجابياً، خلال الربع الأول من عام 2025.

وأظهر التقرير الصادر عن المركز الإحصائي الخليجي، نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدول بنسبة 5.7 في المئة، مقارنة بالربع الأول من عام 2024. في حين حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما قيمته 466.2 مليار دولار بنمو سنوي 3.0 في المئة.

ووفق التقرير سجّلت جميع اقتصادات دول المجلس معدلات نمو إيجابية، في الربع الأول 2025، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. فيما لا يزال القطاع النفطي يسهم بالنسبة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 22.9 في المئة، يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 12.7 في المئة، ثم تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 9.6 في المئة. بينما شكّلت الأنشطة الأخرى ما نسبته 26.7 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

وسجّل الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، نمواً بنسبة 3 في المئة بنهاية الربع الأول 2025، ليصل إلى 588.1 مليار دولار، مقارنة بـ 570.9 مليار دولار خلال

الفترة نفسها من 2024.

وبحسب بيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، ساهمت الأنشطة غير النفطية بنسبة 73.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي بالأسعار الجارية، مقابل 26.8 في المئة للأنشطة النفطية، ما يعكس استمرار التقدم في جهود تنويع الاقتصاد في دول المجلس.

وسجّل الاقتصاد الخليجي نمواً طفيفاً بنسبة 0.1 في المئة خلال الربع الأول 2025، مقارنة بالربع الرابع 2024، والذي بلغ الناتج فيه 587.8 مليار دولار.

ارتفاع ودائع البنوك الكويتية 6.34 في المئة

كشفت بيانات بنك الكويت المركزي ارتفاع الودائع لدى البنوك المحلية خلال أول 9 أشهر من 2025 بنسبة 6.34 في المئة، وبنحو 3.413 مليار دينار لترتفع من 53.82 مليار في ديسمبر 2024 إلى 5.723 مليار في سبتمبر الماضي. كما ارتفعت على أساس سنوي 6.27 في المئة وبنحو 3.38 مليار بعد أن كانت 53.823 مليار، لكنها تراجعت 0.9 في المئة وبنحو 533 مليوناً خلال سبتمبر.

وارتفعت ودائع القطاع الخاص في البنوك 6.95 في المئة لتصل إلى 44.52 مليار في 9 أشهر، لكنها انخفضت 0.3 في المئة وبنحو 140.9 مليون على مستوى شهري. أما بالنسبة لودائع المؤسسات العامة فقد قفزت 15.6 في المئة وبنحو 1.11 مليار لترتفع من 7.11 مليار إلى 8.223 مليار، لكنها انخفضت على أساس شهري 3.9 في المئة وبنحو 334 مليوناً.

وشهدت الودائع الحكومية تراجعاً بنسبة 11.7 في المئة وبنحو 597.1 مليون لتهبط إلى 4.486 مليار في سبتمبر من 5.08 مليار في ديسمبر. كما تراجعت على أساس سنوي 14.2 في المئة وبنحو 746 مليوناً.

ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي لكوريا الجنوبية للشهر الخامس على التوالي

ارتفع احتياطي النقد الأجنبي لكوريا الجنوبية للشهر الخامس على التوالي في أكتوبر. حيث بلغ 428.82 مليار دولار في نهاية أكتوبر، بزيادة قدرها 6.8 مليار دولار عن شهر سبتمبر.

ووفقا للبيانات الصادرة عن بنك كوريا المركزي، ارتفعت قيمة الودائع بالعملة الأجنبية بمقدار 7.4 مليار دولار إلى 25.94 مليار دولار. بينما انخفض الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بمقدار 80 مليون دولار عن الشهر الذي سبقه إلى 4.41 مليار دولار في نهاية أكتوبر.

وكانت كوريا الجنوبية في المركز التاسع عالميا في نهاية سبتمبر من حيث حجم الاحتياطات من النقد الأجنبي. في حين تصدّرت الصين القائمة وتلتها اليابان وسويسرا وروسيا والهند.

فائض الميزان التجاري العماني ينخفض 34.6 في المئة

أظهرت الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عُمان، تسجيل الميزان التجاري فائضاً بلغ نحو 9.24 مليار دولار (3.555 مليار ريال عُماني) حتى نهاية شهر يوليو (تموز) 2025. ويمثل هذا الفائض انخفاضاً حاداً بلغت نسبته 34.6 في المئة مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2024، حين سجل الفائض ما يعادل 14.123 مليار دولار (5.432 مليار ريال عُماني).

وكشفت الإحصاءات أن الانخفاض في الفائض يعود بشكل رئيسي إلى تراجع إجمالي قيمة الصادرات السلعية، على الرغم من النمو الملحوظ الذي سجَّلته الصادرات غير النفطية. وبلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية 35.038 مليار دولار (13.476 مليار ريال عُماني) بنهاية يوليو 2025، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 9.2 في

المئة، مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2024.
ويُعزَى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تراجع صادرات النفط والغاز بنسبة 17 في المئة؛ حيث بلغت قيمتها 22.313 مليار دولار (8.582 مليار ريال عُماني)، مقارنة بـ26.894 مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام 2024.

البنك الدولي يرفع توقعاته لنمو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

رفع البنك الدولي توقعاته لنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى2.8 في المئة عام 2025 و3.4 في المئة عام 2026، من 2.7 في المئة و3.3 في المئة على التوالي في توقعاته في يونيو (حزيران) ارتفاعاً من 2.3 في المئة عام 2024.
ويتوقع البنك أن يستفيد النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي من التراجع الطوعي والتدريجي في خفض إنتاج النفط، وكذلك من النمو غير النفطي، ليبلغ معدل نمو قدره 3.5 في المئة عام 2025 (ارتفاعاً من 2.2 في المائة في 2024).
وبالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط، من المتوقع أن يرتفع النمو من 2.2 في المائة في 2024 إلى 3.7 في المائة في عام 2025.
أما بالنسبة إلى البلدان النامية المصدّرة للنفط، فمن المتوقع أن

ينخفض النمو بشكل حاد من 2.5 في المئة في 2024 إلى 0.5 في المئة في 2025، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى اضطرابات الصراع وتعديلات إنتاج النفط.

أصول بنوك الإمارات ترتفع 11.6 في المئة

ارتفع إجمالي الأصول المصرفية في الإمارات بنسبة 11.6 في المئة في الأشهر الثمانية الأولى من 2025، أو ما يعادل 528 مليار درهم. لتصل إلى5.087 تريليون دولار بنهاية أغسطس 2025، مقارنة مع 4.56 تريليون درهم بنهاية ديسمبر 2024.
وعلى أساس شهري، ارتفع إجمالي الأصول المصرفية في الإمارات 1.3 في المئة أو ما يعادل 63 مليار درهم، مقارنة مع 5.024 تريليون درهم، نهاية شهر يوليو/تموز 2025.
ووفقاً لتقرير مصرف الإمارات المركزي ارتفع إجمالي الودائع بنسبة 9.87 في المئة أو ما يعادل 281 مليار درهم، لتصل إلى 3.128 تريليون درهم بنهاية أغسطس 2025، مقارنة مع 2.847 تريليون درهم بنهاية ديسمبر 2024.
من جهة ثانية، أكد النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، أنّ "الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2026 تمثل قفزة نوعية في مسيرة العمل الحكومي، حيث تعكس الثقة الراسخة في قوة الاقتصاد الوطني وقدرته على مواصلة تحقيق الإنجازات في مختلف المجالات. فالزيادة الملحوظة في حجم المصروفات تعكس

توجيهات القيادة الرشيدة بأهمية الاستثمار في القطاعات الحيوية التي تمس حياة الناس بشكل مباشر وتدعم استدامة التنمية".
جاء ذلك عقب اعتماد مجلس الوزراء برئاسة نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، خطة الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2026، بإجمالي 92.4 مليار درهم، مقارنة بـ71.5 مليار درهم في ميزانية العام 2025. بما يمثل قفزة نوعية بنسبة تقارب 29 في المئة، حيث تعد هذه الميزانية الاتحادية الأكبر مقارنة بميزانيات السنوات المالية السابقة.

توقعات "التجارة العالمية" تتراجع بشكل حاد بفعل الرسوم

خفّضت منظمة التجارة العالمية، توقعاتها لنمو حجم التجارة العالمية للبضائع لعام 2026 بشكل حاد إلى 0.5 في المئة، وذلك نتيجة الآثار المتأخرة المتوقعة للرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترمب. ويُعد هذا التخفيض انخفاضاً كبيراً مقارنة بتقديرها السابق في أغسطس (آب) البالغ 1.8 في المئة.

وبالنسبة إلى عام 2025، فقد رفعت المنظمة توقعاتها لنمو حجم التجارة العالمية إلى 2.4 في المئة، بعد أن كانت عند 0.9 في المئة، مدفوعة بشكل رئيسي بارتفاع الواردات إلى الولايات المتحدة قبل زيادات الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى نمو تجارة السلع

المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وأحدثت قرارات ترمب المتعلقة بالرسوم الجمركية، منذ توليه المنصب في يناير (كانون الثاني)، صدمة في الأسواق المالية، وأثارت موجة من عدم اليقين في الاقتصاد العالمي.

مشروع مالية الجزائر 2026... تشديد جبائي وتوجه نحو تنويع الاقتصاد

حذّر مشروع قانون مالية الجزائر لسنة2026 من حالة عدم اليقين التي تسيطر على السياقين الدولي والإقليمي، نتيجة استمرار التوترات الجيوسياسية، وتقلبات الأسواق المالية، وتصاعد النزاعات التجارية، وهي عوامل ما زالت تثقل كاهل التجارة العالمية، وتعرقل آفاق النمو الاقتصادي.

ووفق مشروع الموازنة فإنّ هذه الظروف تفرض على الحكومة الجزائرية تعزيز قدرتها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة، من خلال مواصلة جهود تنويع الاقتصاد، وتشجيع الاستثمار الإنتاجي، وإعادة إحياء المشاريع الكبرى المهيكلة، وتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات، وضرورة ترشيد الواردات، وتثمين الإنتاج الوطني لتقليص التبعية لمداخيل الطاقة.

وقدّر مشروع القانون كتلة الأجور لعام 2026 بـ5926 مليار دينار

(44.45 مليار دولار)، أي ما يمثل 33.6 في المئة من الميزانية، بزيادة قدرها 14 في المئة عن السنة السابقة. كما خصّص المشروع 2812 مليار دينار (21.09 مليار دولار) للتحويلات الاجتماعية، منها 420 مليار دينار لمنحة البطالة لفائدة أكثر من 2.18 مليون مستفيد، و424 مليار دينار لتمويل صناديق التقاعد، إلى جانب إعانات للمنتجات الأساسية كالحبوب والحليب والطاقة والزيوت والسكر والقهوة.

صندوق النقد متفائل بمرونة الاقتصاد العالمي رغم استمرار الأخطار

أكّدت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا، أنّ "الاقتصاد العالمي أثبت مرونةً أكبر من المتوقع رغم الضغوط الحادة الناجمة عن صدمات متعددة، ومن المتوقع حدوث تباطؤ طفيف في النمو العالمي هذا العام وفي عام 2026".

وتوقعت جورجيفا في استعراضٍ للتقرير المُقبل للصندوق حول "آفاق الاقتصاد العالمي" تباطؤ النمو العالمي بشكل طفيف فقط هذا العام والعام المُقبل. ونوّهت إلى أنّ جميع الدلائل تشير إلى أن الاقتصاد العالمي صمد بوجه عام أمام الضغوط الحادة الناجمة عن صدمات متعددة.

وكان رفع صندوق النقد في (يوليو) توقعاته للنمو العالمي بمقدار 0.2 نقطة مئوية ليصل إلى 3 في المئة لعام 2025، وبمقدار 0.1 نقطة مئوية ليصل إلى 3.1 في المئة لعام 2026.

صندوق النقد يتوقع نمو الاقتصاد القطري 4 في المئة

نوّه صندوق النقد الدولي إلى أن اقتصاد قطر حافظ على زخمه عام 2024 على الرغم من تقلبات سوق الطاقة العالمية وتصاعد عدم اليقين الجيوسياسي. وبيّن الصندوق أن السياسات الاستباقية والإصلاحات الموجهة ضمن "استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة"، وضعت قطر في طليعة الاقتصادات ذات النمو المتوازن إقليمياً.

وتوقع الصندوق استمرار النمو الإجمالي للاقتصاد القطري على المدى المتوسط بنسبة 4 في المئة سنوياً، مدعوماً بالتوسع الضخم في مشاريع الغاز الطبيعي المسال.

وحقق الناتج المحلي الإجمالي القطري نمواً كلياً بلغ 2.4 في المئة عام 2024. فيما سجّل القطاع غير الهيدروكربوني معدل نمو لافت بنسبة 3.4 في المئة.

وشهدت احتياطات وسيولة العملات الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي، زيادة ملحوظة خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بدعم من قفزات أسعار الذهب في الأسواق العالمية.

وقفز الاحتياطي الأجنبي بنسبة 2.85 في المئة على أساس سنوي

لتصل إلى نحو 261.4 مليار ريال (71.8 مليار دولار)، مع ارتفاع الاحتياطات الرسمية من الذهب بنسبة 3.4 في المئة لتبلغ نحو 54.55 مليار دولار، وهو أعلى مستوى على الإطلاق.

وبحسب بيانات مصرف قطر المركزي، ارتفعت الاحتياطات الدولية الرسمية مع نهاية الشهر الفائت بنسبة 3.41 في المئة، أي بواقع 6.667 مليارات ريال، لتصل إلى 201.825 مليار ريال، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024.

البنك الدولي يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد التركي إلى 3.5 في المئة

رفع البنك الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد التركي من 3.1 في المئة إلى 3.5 في المئة للعام الجاري، ومن 3.6 في المئة إلى 3.7 بالمئة للعام المقبل.

وأصدر البنك الدولي، تقرير بشأن اقتصادات أوروبا وآسيا الوسطى، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأفغانستان وباكستان، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. حيث بيّن التقرير أن الاقتصاد التركي من المتوقع أن ينمو بنسبة 3.5 في المئة هذا العام، و3.7 بالمئة عام 2026، و4.4 في المئة في 2027.

وسجل احتياطي البنك المركزي التركي مستوى قياسيا جديدا، ليبلغ 186 مليارا و216 مليون دولار، وهو الأعلى على الإطلاق.

وبحسب المركزي التركي سجل الاحتياطي زيادة بمقدار 3 مليارات و263 مليون دولار في الأسبوع المنتهي في 3 أكتوبر الجاري، مقارنة بالأسبوع الذي قبله.

وارتفع إجمالي احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك بمقدار 329 مليون دولار ليبلغ 87 مليارا و28 مليون دولار، حيث كان في 26 سبتمبر/ أيلول الماضي 86 مليارا و699 مليون دولار.

أما إجمالي احتياطيات الذهب فقد ارتفع بمقدار مليارين و935 مليون دولار ليبلغ 99 مليارا و189 مليون دولار.

قفزة تاريخية في احتياطي النقد الأجنبي بمصر

أظهرت بيانات البنك المركزي المصري، ارتفاع صافي احتياطي النقد الأجنبي في مصر إلى 50.071 مليار دولار في شهر أكتوبر الماضي، من 49.534 مليار دولار في سبتمبر الماضي. وبحسب بيانات البنك المركزي ارتفعت قيمة أرصدة الذهب بنحو 702 مليون دولار خلال أكتوبر الماضي لتصل إلى 16.5 مليار دولار، في حين لم يضف البنك المركزي سوى780 أونصة.

ويأتي النمو المطرد في صافي الاحتياطات الدولية لمصر، مدعوماً بتحسّن مصادر إيرادات العملة الأجنبية حيث تشهد الصادرات ارتفاعاً متصاعداً منذ بداية العام الحالي، وارتفاع تدفقات الدخل من

السياحة وتحويلات المصريين العاملين في الخارج.

البحرين تعزز استراتيجيتها السياحية وسط قفزة بـ35 % في الاستثمارات

أكدت وزيرة السياحة في البحرين، فاطمة الصيرفي، أن المملكة تواصل ترسيخ مكانتها بوصفها وجهةً سياحيةً بحريةً وثقافيةً في المنطقة، مدفوعةً باستراتيجية القطاع (2022 – 2026) التي تركّز على رفع مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، والتوسُّع في الشراكات مع القطاع الخاص. ونوهت الصيرفي، إلى أنّ "القطاع يسهم اليوم بنحو6.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. في حين تنمو إيرادات السياحة سنوياً ما بين 12 و20 في المئة، بينما ارتفع عدد زوّار المبيت بنسبة 16 في المئة".

وكشفت عن أن الاستثمارات السياحية في البحرين ارتفعت عام 2025 بنسبة 35 في المئة مقارنةً بعام 2024.

نمو الاقتصاد العالمي 3.2 في المئة في 2025

أظهر تقرير صندوق النقد الدولي الجديد حول آفاق الاقتصاد العالمي، وجود تأثير محدود للرسوم الجمركية على النشاط الاقتصادي العالمي لغاية الآن، مع تحسن طفيف في معدلات النمو المتوقعة خلال العامين المقبلين.

ورفع الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي عام 2025 إلى 3.2 في المئة، بزيادة قدرها 0.2 نقطة مئوية عن تقديراته السابقة. فيما أبقى على توقعاته لعام 2026 عند 3.1 في المئة.

وعلى صعيد الاقتصادات الكبرى، رفع الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد الأميركي إلى 2 في المئة في 2025، بزيادة قدرها 0.1 نقطة مئوية، كما رفعها إلى 2.1 في المئة لعام 2026. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، عدّل صندوق النقد الدولي توقعاته، ليرتفع معدل النمو المتوقع إلى 3.3 في المئة في 2025 و3.7 في المئة في 2026.

النمو الاقتصادي للمغرب يسجل أفضل أداء فصلي منذ الجائحة

أظهرت بيانات حديثة صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، تسجيل الاقتصاد المغربي نمو بلغ 5.5 في المئة خلال الربع الثاني من هذا العام، محققا بذلك أعلى وتيرة له منذ مرحلة التعافي ما بعد كوفيد عام 2021.

وتوقعت المندوبية تراجع النمو خلال الربع الثالث إلى 4.3 في المئة بسبب بيئة "أقل دعماً" في أوروبا. بينما من المتوقع أن يتسارع النمو قليلا خلال الربع الرابع إلى 4.7 في المئة بفضل نمو الطلب الأجنبي تحت تأثير التخفيف التدريجي المُنتظر لأسعار الفائدة على الاستهلاك والاستثمار في كل من أوروبا والولايات المتحدة.

وبيّنت المندوبية وجود تحسن أكثر اعتدالا في سوق العمل، مع تقدم التوظيف بنسبة 1.4 في المئة بمقارنة سنوية، مقابل 3.4 في المئة في الربع الأول.

الدين العالمي سيتجاوز 100% من الناتج المحلي الإجمالي في 2029

حذّر صندوق النقد الدولي من تصاعد المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي العالمي، في ظل ارتفاع مستويات الديون حول العالم واستمرار الضغوط المالية على الحكومات. وكشف عن ارتفاع الدين العام العالمي بوتيرة سريعة، حيث من المتوقع أن يتجاوز 100 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام 2029.

ووفقا لصندوق النقد فإنّ المخاطر تميل إلى الارتفاع، ما يعني أن احتمالية تسارع نمو الدين أكبر من احتمالية تباطؤه. ونوّه إلى أن التغيرات في البيئة الاقتصادية الكلية منذ بدء رفع أسعار الفائدة قبل بضع سنوات فاقمت الضغوط المالية.

وبيّن أن تزامن ارتفاع الدين العام مع زيادة أسعار الفائدة، رفع عبء مدفوعات الفائدة على الموازنات الحكومية، إذ ارتفعت فاتورة الفوائد من نحو 2 في المئة من الناتج المحلي في عام 2020 إلى قرابة 3 في المئة حاليًا.

انخفاض فائض الحساب الجاري بمنطقة اليورو لأدنى مستوى منذ 2023

تراجع فائض الحساب الجاري في منطقة اليورو إلى أدنى مستوياته منذ أوائل 2023. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى انخفاض فائض تجارة السلع.

ووفقاً لبيانات البنك المركزي الأوروبي انخفض فائض الحساب الجاري إلى 12 مليار يورو (14 مليار دولار) في أغسطس الماضي من 30 مليار يورو في يوليو الماضي.

وسجل فائض الحساب الجاري أدنى مستوى منذ أبريل 2023، عندما بلغ الفائض 10 مليارات يورو. وحققت تجارة السلع فائضاً بواقع 15 مليار يورو مقابل 25 مليار يورو في يوليو، في حين انخفض فائض الخدمات إلى 14 مليار يورو من 13 مليار يورو

في الشهر السابق.

وسجل الدخل الأساسي عجزاً بقيمة مليار يورو في أغسطس الماضي، مقابل فائض بمقدار 8 مليارات يورو قبل شهر.

ارتفاع التجارة العربية البينية السلعية 16.6 في المئة

كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، عن ارتفاع التجارة العربية البينية في السلع (متوسط الصادرات والواردات) بمعدل 16.6 في المئة، لتتجاوز 250 مليار دولار. بحصّة بلغت 9 في المئة من إجمالي التجارة العربية السلعية خلال عام 2024، مع تركزها جغرافياً في دول الخليج ومصر والعراق، بحصة تجاوزت 88 في المئة من الإجمالي.

وبحسب "ضمان" فقد ارتفعت قيمة التجارة العربية في السلع والخدمات بمعدل 4.5 في المئة، لتتجاوز 3.6 تريليون دولار خلال عام 2024. وتجاوز نمو التجارة العربية في السلع 5 في المئة إلى 2.8 تريليون دولار، حيث جاء ذلك مدفوعاً بارتفاع الصادرات السلعية في المنطقة بمعدل 0.3 في المئة، لتبلغ 1.5 تريليون دولار. في حين ارتفعت الواردات بمعدل 11 في المئة، لتتجاوز

قيمتها 1.3 تريليون دولار، ليتراجع بذلك فائض الميزان التجاري السلعي بمعدل 43 في المئة، ليبلغ167 مليار دولار عام 2024.

البنك الدولي: 216 مليار دولار كلفة إعادة الإعمار في سورية

قدّر البنك الدولي، كلفة إعادة الإعمار في سورية بحوالي 216 مليار دولار، بعد نزاع استمر أكثر من 13 عاما استنزف الاقتصاد وخلّف دمارا واسعا.

وبيّن البنك الدولي أنّ كلفة إعادة الإعمار في سورية بعد أكثر من 13 عاما من الصراع تُقدّر بنحو 216 مليار دولار، استنادا إلى نتائج تقييم يشمل الفترة الممتدة من 2011 إلى 2024.

وألحق النزاع الذي شهدته سورية بدءا من العام 2011، وفق التقرير، أضرارا بنحو ثلث إجمالي رأس المال السوري قبل الصراع. وتُقدّر الأضرار المادية المباشرة للبنية التحتية والمباني السكنية

وغير السكنية بنحو 108 مليارات دولار، 52 مليارا منها تمثل إجمالي الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وحدها.

الدين العام في العراق مستقر عند 31 في المئة من الناتج المحلي

كشف البنك المركزي العراقي، عن انخفاض الدين العام تدريجيا، مؤكدا أنّ العراق ما يزال ضمن الحدود الآمنة، عند مستوى لا يتجاوز 31 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويبلغ إجمالي الدين الخارجي حاليا نحو 54 مليار دولار، منها 40.5 مليار دولار تعود إلى ما قبل عام 2003، وهي ديون موقوفة لا تتحمل الحكومة أي أعباء عنها. أما الجزء الثاني من الدين الخارجي فيخص ديون نادي باريس التي كانت تبلغ120 مليار دولار، حيث جرى شطب 80 في المئة منها، لتتراجع إلى 24

مليار دولار، تم سداد معظمها، حيث لم يتبقى سوى 3.8 مليارات دولار، من المتوقع تسويتها بالكامل بحلول 2028.

ازدهار السياحة العالمية يصطدم بتحديات المناخ والتكنولوجيا

حذرت منظمة الأمم المتحدة للسياحة من أن طريق ازدهار السياحة العالمية بشكل أكبر في المرحلة المقبلة يواجه عقبات كثيرة لعل من أبرزها التغير المناخي والطفرة المتسارعة للتكنولوجيا.

وأكدت الأمين العام المنتخب للمنظمة للفترة بين 2026 و2029 شيخة ناصر النويس، بأن صناعة السياحة تمر حاليا بمرحلة محورية في ظل تحديات عالمية غير مسبوقة، أبرزها تغيّر المناخ، والتطور التكنولوجي المتسارع، والتحولات الجيوسياسية.

ولفتت النويس إلى أنّ "هذا الواقع يتطلب قيادة مرنة ذات رؤية مستقبلية، قادرة على ابتكار حلول متنوعة وتعاونية، تهدف إلى إعادة تعريف مستقبل السياحة المستدامة والمسؤولة".

ترامب: أميركا ستستقطب استثمارات بحدود 18 تريليون دولار

كشف الرئيس الأميركي دونالد ترامب، عن حصول الولايات المتحدة على التزامات باستثمارات جديدة بأكثر من 18 تريليون دولار.

وتوقّع ترامب أن تستقطب أميركا على الأرجح استثمارات بقيمة 21.22 تريليون دولار بنهاية ولايتي الثانية. لافتا إلى أنّه من المرتقب نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4 في المئة في الربع المقبل. وأكد ترامب، أن الأمن الاقتصادي لأميركا هو الأمن القومي.

وحول الاتفاق التجاري المتوقع بين بكين وواشنطن، أكّد ترامب، أنّ "لقاء الرئيس الصيني سيحصل في كوريا الجنوبية وأعتقد أننا سننجز الأمر. وأيضا سوف يتم الانتهاء من الاتفاق التجاري مع كوريا الجنوبية قريباً جداً".

"أبل" تحافظ على صدارة أغلى العلامات التجارية عالمياً

أظهرت أحدث تصنيفات قيمة العلامة التجارية العالمية، عن سيطرة عدد قليل الشركات على النصيب الأكبر من ثقة المستهلك، ورأس المال الثقافي، واهتمام المستثمرين.

ووفقاً لتحليل مجلة "CEOWORLD" لمجموعة بيانات "Branddirectory Global 100"، تتجاوز القيمة الإجمالية للعلامات التجارية لأكبر 10 شركات 2.8 تريليون دولار. وتتصدر قائمة أقوى العلامات التجارية في العالم كل من أبل (574.5مليار دولار)، و"مايكروسوفت" (461.1 مليار دولار)، و"غوغل" (413 مليار دولار)، و"أمازون" (356.4 مليار دولار). وتمثل هذه الشركات التقنية العملاقة الأربع مجتمعة أكثر من 1.8 تريليون دولار من حيث قيمة العلامة التجارية.

CROSS-BORDER E-COMMERCE REGULATING IN THE ARAB REGION: LEGAL FRAMEWORKS AND EMERGING TRENDS

The rapid expansion of cross-border e-commerce in the Arab region has transformed trade dynamics, enabling small businesses and consumers to participate in global markets through digital platforms. Egypt and several Gulf Cooperation Council (GCC) states have taken early steps to regulate this growing sector by introducing legal frameworks for electronic transactions, digital signatures, consumer protection, and data governance.

However, regulatory disparities persist across the Union of Arab Chambers (UAC) member states, affecting the ease of cross-border trade and the predictability of taxation and customs procedures. Understanding these frameworks and their convergence is essential to foster a unified and competitive digital trade environment in the Arab world.

How cross-border e-commerce via digital e-platforms is regulated in Egypt and its neighboring countries?

- Egypt has a comprehensive legal framework :secure digital contracts ,verified signatures ,consumer rights ,data governance, and digital customs—but lacks formal de minimis and full enforcement on digital licensing.
- GCC and other UAC states) notably KSA and UAE (have modern ecommerce statutes, GDPR-aligned data laws ,and digital safe harbor for foreign platforms.
- Jordan and some Arab countries are behind in formalizing ecommerce ,though cybersecurity laws shape digital enforcement.
- Regional convergence is accelerating:

VAT harmonization ,digital customs ,ACI systems, esignature reciprocity ,and dataprotection frameworks aligned with global standards.

EGYPT

Legal Framework and Licensing

- Electronic Signature Law No15/2004 . affirms that esignatures are legally equivalent to handwritten ones ,forming the backbone for binding digital contracts
- Consumer Protection Law No181/2018 . ensures price transparency ,product descriptions, return rights ,clear delivery terms ,and vendor transparency
- Cybercrime Law No 175/2018 .criminalizes online fraud ,unauthorized access ,data breaches—bolstering ecommerce security
- Companies Law No ,159/1981 .Investment Law No ,72/2017 .Decree No ,26/2020 .and Telecommunications Law No 10/2003 .require ecommerce entities and media platforms to be licensed via NTRA and SCMR

Data Protection & Crossborder Flows

- Personal Data Protection Law) PDPL– (July – 2020 aligned partially with GDPR :mandates consent ,crossborder transfer only to" adequately protected "jurisdictions or with regulatory approval ;breach reporting within 72 hours

Tax and Invoicing

- Finance Ministry Decree 307/2020 created an ecommerce registration department with followup since 2021 requiring VAT and income registration ,electronic invoicing and payment.

EContracts

- Egypt is a signatory to the UN Convention on Electronic Communications in International Contracts ,and its Electronic Transactions Law governs formation ,signatures ,and enforceability of crossborder econtracts

NEIGHBORING ARAB COUNTRIES & GCC

Saudi Arabia

- Royal Decree M (2019) 126/establishes a comprehensive ecommerce law covering electronic contracts ,consumer rights ,digital payments ,dispute resolution.
- PDPL covers cross-border data transfers, data subjects 'rights ,and heavy penalties.
- Established eGovernment) Yesser (and SDAIA Data Privacy Sandbox ,promoting regulation and innovation

United Arab Emirates

- Federal DecreeLaw No 14 .of 2023 on Modern TechnologyBased Trade regulates digital commerce ,mandating cybersecurity ,consumer privacy ,truthful advertising ,disputeresolution frameworks

OTHER GCC MEMBERS

{e.g ,.Qatar ,Oman ,Kuwait ,Bahrain}

- Varying levels of data-protection laws; GCC alignment on VAT and consumer laws.
- Many have aligned data frameworks with GDPR) e.g ,.Qatar since ;(2016 KSA introduced PDPL in2021

Jordan

- No specific ecommerce law ,but has recent (2023)Cybercrime Law No ,17 .used to regulate online behavior broadly—could impact platform operations.
- Consumer-protection and commercial law cover general rights ,but no specialized ecommerce framework yet

Is there a duty-free) tax-free or taxable with reduced rates (threshold for the value of e-purchases from Arab countries?

Egypt

- No formal de minimis threshold exists

in customs law—thus ,all imported goods via ecommerce are technically dutiable.

- In practice ,shipments below approx. USD 400 often bypass significant duties or VAT—and are handled informally by express carriers.
- For highervalue imports ,full duties ,VAT, and customs formalities apply.

Saudi Arabia & AE UAE

- In UAE, VAT at 5% applies to all imports regardless of value—no exemption exists specifically for lowvalue ecommerce purchases.
- Likewise, Saudi Arabia enforces VAT (15%) on crossborder imports with no de minimis exemption; clearance and tax apply to all shipments.

Other UAC Countries (Qatar, Kuwait, Bahrain, Oman, Jordan, Lebanon, etc.)

- Most impose VAT or consumption taxes on imported goods without explicit de minimis thresholds for ecommerce.
- Customs duties may be waived or reduced on lowvalue shipments—but threshold levels vary, and in many countries they are not clearly defined in law.

Summary Table

Country	De minimis (DutyFree) Threshold	VAT/Duty on ecommerce
Egypt	(None officially (practically ~USD 400	VAT/duty apply on all imports
UAE	None	VAT on all imports 5%
Saudi Arabia	None	VAT on all imports 15%
Other UAC	Not clearly defined	Usually VAT/duty on all imports

Key Takeaways

- No UAC country offers a guaranteed duty/VAT exemption for lowvalue ecommerce purchases.
- Informal thresholds may exist (e.g. Egypt's ~USD 400), but they are not legally codified.
- VAT and duties apply to all imported ecommerce goods; enforcement varies by courier and customs processes.

What digital solutions are used to control the turnover of goods via international and local digital platforms?

Here's an overview of the digital tools and platforms commonly used across UAC member countries—especially Egypt and the GCC—to monitor and regulate the turnover of goods via both international and local digital ecommerce platforms:

Customs Single Window Systems & Cargo PreNotification

- Egypt – Nafeza Platform; Ships and goods shipped into Egypt (including ecommerce parcels) require Advanced Cargo Information (ACI) via the Nafeza customs portal, mandating digital submission of manifests and invoices 48 hours before arrival. This ensures real-time customs oversight across import/export flows.
- GCC – Customs Single Window / National Single Window: Most GCC countries (e.g., UAE, Saudi Arabia, Oman) have unified digital "Single Window" portals where importers, including online marketplaces, declare, track, and clear shipments. These systems integrate with logistics hubs and customs authorities to monitor digital-platform transactions end-to-end.

Electronic Invoicing & Tax Reporting

- Saudi Arabia – "Fatoora" e-Invoicing: Launched in phases from 2021, Fatoora mandates that all taxable transactions—including

cross-border and domestic ecommerce—be electronically invoiced, reported, and stored in a central system. This guarantees real-time turnover visibility and VAT compliance.

- UAE – Federal Tax Authority (FTA) e-Invoicing: The UAE requires digital tax invoices for B2B transactions, including digital platforms, submitted through secure audit-ready portals—enforcing transparent turnover reporting.

- Egypt – E-Invoicing Mandate; Under Ministerial Decree 307/2020, businesses must electronically invoice via the Finance Ministry's registration system, with cross-border transactions included—tightly linking sales and tax data.

Integrated Payment Gateways & Financial Monitoring

- Payment Service Providers (PSPs) like HyperPay, ZainCash, STC Pay, and national payment systems are required to report digital transaction data to regulators. This grants tax authorities and customs insight into turnover volumes processed through e-commerce.

ESignature & Contract Authentication

- Digital Signature Schemes—such as Egypt's Law 15/2004 and Jordan's e-sign laws—are used to verify online sales contracts, invoices, and import documents. Not only do they secure legal validity, but they also allow authorities to trace and audit declared transactions.

Platform and Marketplace Reporting Cooperation

- International platforms (e.g., Amazon, AliExpress) and local marketplaces often enter formal data-sharing agreements with customs and tax authorities. In regulated markets like Saudi Arabia and UAE, such platforms report turnover against registered sellers.

CrossAgency Data Integration

- UAC governments increasingly deploy data-sharing hubs that interconnect customs, tax, telecom, banking, and e-commerce registries. This enables automated cross-referencing of declared goods, payments, and seller profiles for systemic oversight.

Summary of Key Mechanisms:

Function	Tools/Platforms	Benefit
Prearrival declaration	Customs Single Window, ACI/ Nafeza	Early customs screening
eInvoicing & VAT reporting	Fatoora (KSA), Egypt mandate, UAE einvoice	Real-time turnover and tax compliance
Payment reporting	PSP integrations	Tracks actual sales volumes
ESignature verification	National esignature systems	Authenticated contracts/ invoices
Platform cooperation	Marketplace data-sharing agreements	Reporting seller turnover
Crossagency integration	Interoperable data hubs	Holistic oversight

The Arab region is progressing toward a more harmonized digital trade ecosystem, driven by shared goals of economic diversification, innovation, and regional integration. While Egypt and the GCC have established advanced legal and fiscal instruments for e-commerce oversight, several neighboring countries are still building foundational policies.

The next phase requires greater alignment in data protection, VAT systems, digital customs, and platform licensing to facilitate cross-border transactions while safeguarding consumers and national interests. Strengthening coordination among UAC members can turn digital platforms into engines of inclusive growth and sustainable development across the region.

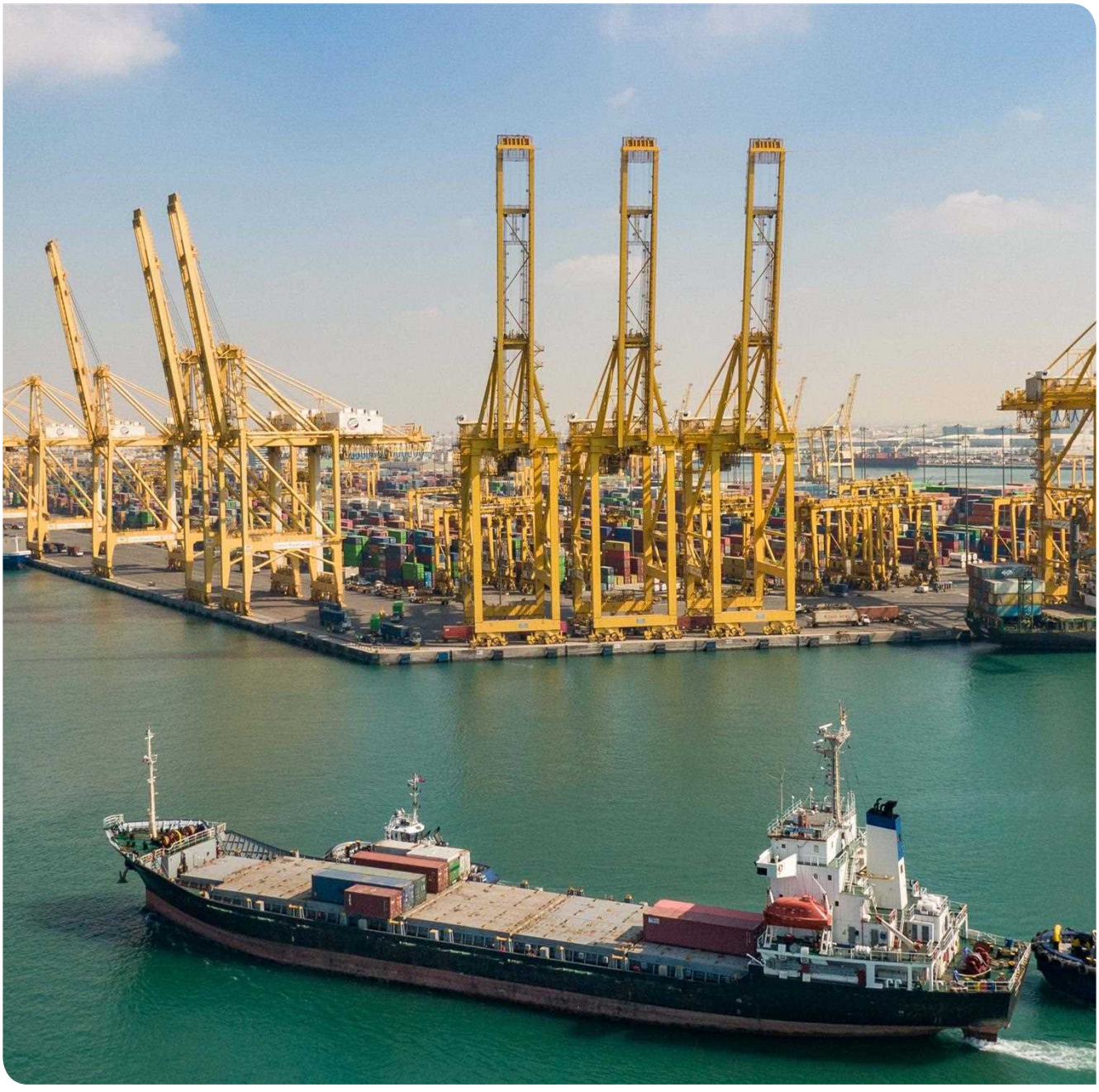

THE GLOBAL ECONOMY: A NEW PLATFORM FOR GLOBAL GROWTH

TRANSNATIONAL E-COMMERCE: PUTTING NEW RULES IN PLACE

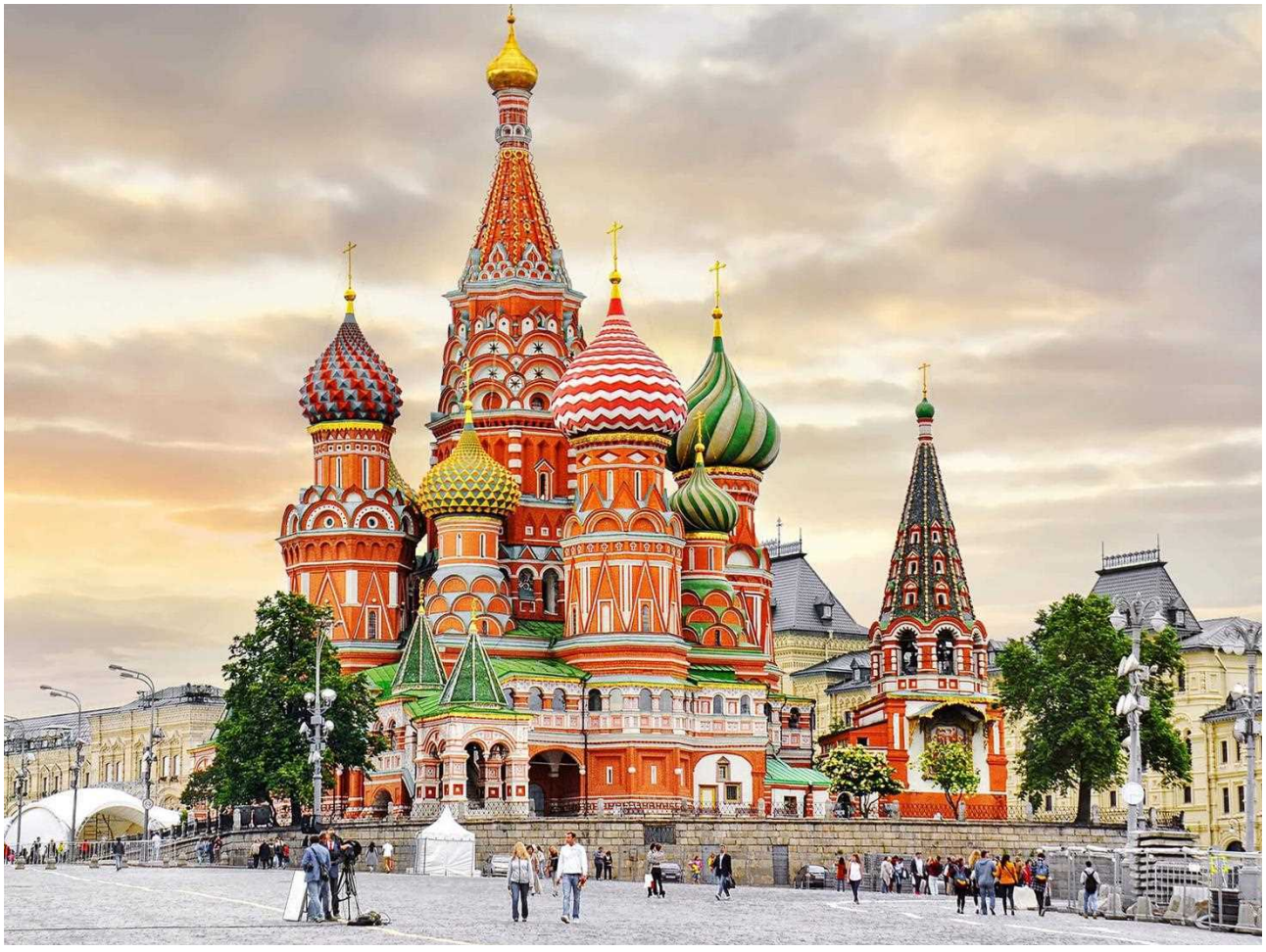

E-commerce has become a cornerstone of modern business, evolving from a necessity during the pandemic to a driver of innovation and growth. Global e-commerce sales are projected to reach $7.5 trillion by 2025, fueled by advancements in technology like AI, blockchain, and mobile commerce. However, businesses face the dual challenge of meeting rising consumer expectations for personalization and convenience while integrating new technologies effectively.

In the Arab region ,E-commerce is growing rapidly, with the market expected to hit **50$ billion by 2025**. While large enterprises are leading the way, small and medium-sized enterprises (SMEs)—the backbone of the economy—often struggle with limited access to resources and digital tools. This highlights the need for inclusive strategies to empower all players in the market.

CURRENT LANDSCAPE OF E-COMMERCE

The global e-commerce market is projected to reach **$7.5 trillion by 2025**, up from **$5.7 trillion in 2023**, reflecting a robust growth trajectory driven by increased internet penetration and mobile commerce adoption.

- **Online Shopping Penetration**: By 2025,

online shopping is expected to account for **24% of total retail sales worldwide**, an increase from **20% in 2023**.

- **Consumer Behavior**: Approximately **85% of global consumers shop online**, highlighting the integration of e-commerce into everyday life.
- **Regional Insights**: In the Middle East and North Africa (MENA), the e-commerce market was valued at **$49 billion by the end of 2022**, with a significant increase in digital payment adoption—**60% of consumers now prefer digital channels for online shopping**, a rise of 20% since 2021.

TECHNOLOGICAL INNOVATIONS DRIVING CHANGE

The evolution of digital commerce is heavily influenced by several key technologies:

- **Artificial Intelligence (AI)**: The AI market within e-commerce was valued at **$7.25 billion in 2024**, projected to grow to **$9.01 billion in 2025**, with applications ranging from personalized recommendations to enhanced customer service.
- **Blockchain Technology**: Expected to surge from **$17 billion in 2023 to over $943 billion by 2032**, blockchain enhances transaction security and transparency, addressing consumer concerns about data privacy.
- **Augmented Reality (AR)**: With over **100 million AR users projected in the US by the end of 2025**, AR is transforming online shopping experiences by allowing consumers to visualize products in their own environments.

THE IMPORTANCE OF CONSUMER CONVENIENCE

Recent studies indicate that consumer expectations are shifting towards convenience:

- More than **80% of shoppers prioritize convenience** when shopping online, with expectations for features such as home delivery (81%) and free shipping (76%) becoming standard.
- Notably, **97% of shoppers have abandoned purchases due to inconvenient experiences**, underscoring the necessity for seamless shopping and return processes.

THE GROWTH OF E-COMMERCE IN THE ARAB REGION

The MENA region's e-commerce market is experiencing unprecedented growth, projected to reach **$50 billion by 2025**, with a compound annual growth rate (CAGR) of **12.77%** from 2023 to 2025. This surge is driven by:

- **Increased Internet Penetration**: The UAE boasts an impressive **95% internet penetration rate**, while Saudi Arabia follows closely with **94%**. This connectivity fosters a conducive environment for digital commerce.
- **Consumer Behavior Shifts**: Approximately **85% of consumers in the UAE and 80% in Saudi Arabia** utilize mobile devices for product research, indicating a strong trend towards mobile commerce.
- **Diverse Shopping Preferences**: In the MENA region, **63% of consumers prefer purchasing fashion online**, while **52% opt for groceries**, reflecting a broadening scope of e-commerce categories.

PRIVATE SECTOR DYNAMICS AND CHALLENGES

While large retailers in the Arab region are capitalizing on these trends, small and medium-sized enterprises (SMEs) face significant challenges:

- **Digital Adoption Lag**: Many SMEs struggle with limited resources and expertise to leverage e-commerce effectively. This disparity is evident as SMEs often lag behind larger companies in adopting advanced digital technologies necessary for successful online engagement.
- **Market Concentration**: The six GCC countries and Egypt account for **80% of e-commerce activity in the Arab region**,

highlighting a concentration that can stifle competition and innovation among smaller players.

- **Impact of COVID-19**: The pandemic underscored these challenges, as larger retailers quickly adapted to digital platforms while many small retailers struggled to survive.

OPPORTUNITIES FOR GROWTH

Despite these challenges, there are substantial opportunities for private sector growth within digital commerce:

- **Government Initiatives**: National strategies like Saudi Vision 2030 and the UAE's Digital Economy Strategy aim to enhance digital infrastructure and support private sector engagement in e-commerce. These initiatives are crucial for fostering an environment conducive to innovation.
- **Investment in Technology**: The rise of platforms like Zid and Salla in Saudi Arabia has empowered local merchants by enhancing digital infrastructure, enabling over **$7 billion in e-commerce sales since 2020**. Such innovations are vital for driving economic growth.
- **Cross-Border E-Commerce Potential**: The Arab region presents vast potential for cross-border e-commerce, with increasing consumer demand for international products. However, addressing logistical challenges remains essential for maximizing this opportunity.

In conclusion, the journey of E-commerce, from adaptation to innovation, is not only a reflection of technological progress but also a testament to the resilience and forward-thinking mindset of businesses worldwide. This transformation is reshaping industries, empowering consumers, and creating new opportunities for growth and development—especially in regions like the Arab world, where the private sector is embracing digital tools to drive economic expansion.
However, the path to fully realizing the potential of digital commerce is not without its challenges.

Russia: Key Economic Indicators (2019, 2022, 2024)

Indicator	2019	2022	(Estimated) 2024
(GDP (Current USD, billions	1,695.7	2,269.9	2,184.3
(GDP per Capita (USD	11,465	15,472	14,953
(GDP Growth Rate (% real terms	2.2%	-1.2%	3.6%
(% ,Inflation Rate (CPI	4.5%	13.8%	7.9%
(Unemployment Rate (% of labor force	4.6%	3.9%	2.6%
(Government Debt (% of GDP	13.7%	18.5%	19.9%
(Current Account Balance (% of GDP	4.6%	10.5%	2.7%
(Population (millions	146.8	146.4	146.2
(Exchange Rate (RUB per USD	64.7	68.0	110.0
(Foreign Exchange Reserves (USD billions	$554.4	$582.6	$606.7
(Gross External Debt (USD billions	$481.5	$381.8	N/A
(Poverty Rate (% of population	12.6%	11.0%	14.3%
(Human Development Index (HDI	0.824	0.821	N/A
(Corruption Perceptions Index (CPI	28/100	26/100	N/A
(Labor Force (millions	75.0	73.2	72.0
(Exports (USD billions	$419.6	$542.0	$465.4
(Imports (USD billions	$254.6	$381.0	$378.6
(FDI Net Inflows (% of GDP	1.5%	-1.8%	N/A

Bridging the digital divide, enhancing regulatory frameworks, and fostering innovation across industries will require concerted effort and collaboration from both the public and private sectors.

As we move forward, it is clear that embracing innovation in E-commerce will be key to staying competitive in a rapidly evolving global market. The Arab region, with its youthful population, increasing internet penetration, and entrepreneurial spirit, is uniquely positioned to leverage these changes and lead the way in this digital revolution.

KEY OBSERVATIONS:

- **Economic Growth and Sanctions:** Russia's economy contracted in 2022 due to international sanctions and the war in Ukraine but showed signs of recovery in 2024 with an estimated growth rate of 3.6%.
- **Inflation Trends:** Inflation peaked at 13.8% in 2022 but is projected to decrease to 7.9% in 2024, reflecting efforts by the central bank to stabilize prices.
- **Labor Market:** Unemployment rates have declined, reaching an estimated 2.6% in 2024, indicating a tight labor market.
- **Currency Depreciation:** The Russian ruble depreciated significantly, with the exchange rate falling to 110 RUB per USD by the end of 2024.
- **Foreign Exchange Reserves:** Russia's foreign exchange reserves increased to $606.7 billion in 2024, bolstering the country's financial stability.
- **Poverty and Inequality:** The poverty rate rose to 14.3% in 2024, and income inequality remains a concern, with a Gini coefficient of 35.1 in 2022.

Economic Relations Between Russia and Arab Countries (2019, 2022, 2024)

Indicator	2019	2022	2024
Total Trade Volume (Russia–Arab World)	~$10–12 billion (estimate)	~$20–22 billion (estimate)	~$25–27 billion (estimate)
Russia–Saudi Arabia Trade	~$1.5–2 billion	~$2.2 billion	~$3.7 billion (2023)
Russia–UAE Trade	~$5.4 billion	~$9 billion (+68% YoY)	~$10+ billion (estimate)
Russia–Egypt Trade	~$7.7 billion (2018)	~$4.7 billion	Not specified, but remains significant
Main Russian Exports to Arab Countries	Oil & gas, wheat, barley, fertilizers, arms, machinery	Oil & gas, wheat, barley, fertilizers, metals, arms	Oil & gas, wheat, fertilizers, construction, logistics, metals
Main Arab Exports to Russia	Plastics, aluminum, construction vehicles	Plastics, aluminum, construction vehicles	Plastics, aluminum, construction vehicles
Investment & Financial Cooperation	GCC investments via RDIF in infrastructure, focus on agriculture & energy	UAE/Saudi investments in tech, logistics, infrastructure; Islamic finance pilot launched	Deepening mutual investments, new joint ventures, increased Arab FDI in Russia
Strategic/Political Developments	OPEC+ cooperation, Russia seeks diversified investment, Russia-Arab Cooperation Forum	OPEC+ oil production deals, Russia pivots to Arab markets after Western sanctions	Russia-Arab summit planned, BRICS expansion (Saudi invited), increased political alignment
Key Trends	Stable trade, focus on energy and agriculture	Sharp increase in trade/ investment, sanctions drive pivot to Arab world	Continued growth, diversification into logistics, technology, finance, and deeper strategic ties

TRADE VOLUMES AND PRODUCTS

- Russia's trade with the Arab world has grown significantly, especially with the Gulf states. Russia–UAE trade turnover increased by 68% to $9 billion in 2022, and Russia–Saudi Arabia trade reached $3.7 billion in 2023, up from $1 billion in 2018.
- Main Russian exports: refined petroleum, wheat, barley, fertilizers, metals, arms, and machinery.
- Main Arab exports to Russia: raw plastic sheeting, aluminum cans, construction vehicles, but these volumes are much smaller than Russian exports to the region.

INVESTMENT AND FINANCIAL COOPERATION

- The Russian Direct Investment Fund (RDIF) is a key channel for Gulf investments in Russia, especially in infrastructure and technology.
- The UAE and Saudi Arabia have increased their investments in Russian logistics, agriculture, and technology sectors.
- Russia launched an Islamic finance pilot in 2023 to attract Middle Eastern capital.

STRATEGIC AND POLITICAL COOPERATION

- OPEC+ cooperation, led by Russia and Saudi Arabia, has been crucial for global oil market stability, especially after 2022 Western sanctions on Russia.
- Russia has become more important to Arab states' diversification strategies, while Arab investment is vital for Russia's sanctions-hit economy.
- Russia-Arab Cooperation Forums and summits have institutionalized dialogue and economic planning, with a major summit planned for 2025.

TRENDS AND OUTLOOK

- Russia's pivot to the Arab world accelerated after 2022, with trade and investment volumes rising sharply as Western markets closed.
- Energy, agriculture, and logistics are the main pillars, but new areas like technology and finance are emerging.
- Political alignment is deepening, with Saudi Arabia joining BRICS and Russia positioning itself as a key external partner for the Arab League

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

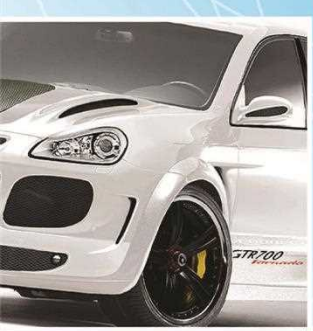

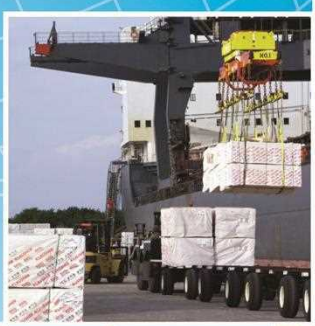

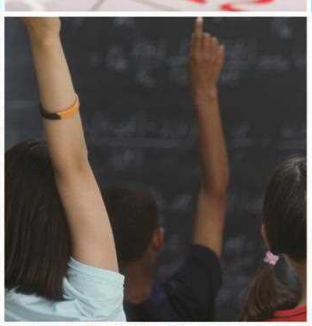

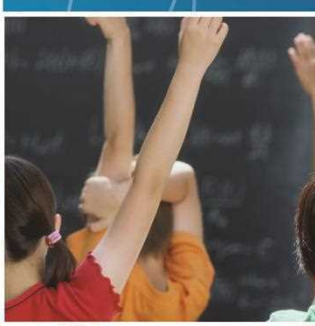

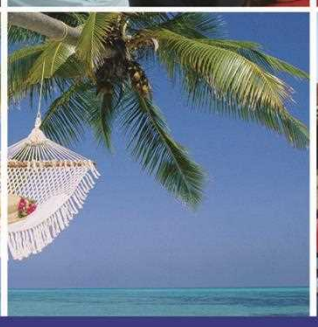

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت ش.م.ل.
Bank of Beirut s.a.l.
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262